

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ٢٣ رجب سنة ١٣٨٠ هـ — الموافق ١٠ كانون الثاني سنة ١٩٦١ م العدد ١٥٢٩

الفهرس

صحيفة

٤٤

٤٤

٤٤

٤٦

٤٧

٥٦

٥٦

٥٧

٥٧

٥٨

٥٨

٥٩

٥٩

٦٠

٦٤

٦٤

٦٥

٦٥

٦٥

الطبعة الوطنية ومكتبتها - عمان

الاسوة
مجلس النواب
الموظفون
الجنسية الاردنية
الاستملاك
المحاكم الكنسية
تطبيق قانون ضريبة الاراضي
تطبيق قانون تشجيع وتوجيه الصناعة
تطبيق القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل
أمانة العاصمة
قرار اعفاء من الرسوم الجمركية
امر دفاع رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٠
امر دفاع رقم (١) لسنة ١٩٦١
تطبيق قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية لسنة ١٩٥٥
قرار صادر بموجب نظام التموين والمراقبة وتحديد الاسعار رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٩
الاطباء
الصيدالة
الرقابة الطبية
الاعلانات

٤٣

- ٩ - كميات المنتجات النفطية التي تشتريها جهات تتمتع بالاعفاء المنصوص عليه في المادة (٦) من القانون تقدم فواتيرها وكشوفاتها في نهاية كل شهر مصدقة من المراجع المسؤولة لتوصي الوزارة برد الرسوم المستوفاة عنها .
- ١٠ - ترد الرسوم المستوفاة عن الكميات التي تصدر إلى خارج المملكة بموجب المادة (٧) من القانون وفق ما تقرره الوزارة لكل حالة .
- ١١ - يحق لمأمور مكوس المصفاة أن يطلع على تذكرة القبان لمقارنة الوزن المذكور في التذكرة على محتويات الفانورة وطلب التصدير .
- ١٢ - على مأمور المكوس في نهاية كل شهر إرسال كشف للوزارة عن السجل المذكور في البند (٣) أعلاه بين به مقدار الكميات المباعة بالطن أو بالتر وأرقام الفواتير وطلبات التصدير ومقدار الرسوم المتحققة على كل فاتورة بالنسبة لكل نوع من المنتجات .
- ١٣ - قسم المكوس مسؤول عن تدقيق الكشوفات وطلبات التصدير والفواتير التي ترد لهذه الوزارة من شركة المصفاة ومأمور المكوس .
- ١٤ - كل مخالفة لهذه التعليمات تطبق بشأنها العقوبات المنصوص عليها في قانون الجمارك والمكوس .

١٩٦٠/١١/٢٢

وزير المالية / الجمارك

هاتم الجيوسي

تصحيح اخطاء

- ١ - جاء في الصحيفة ١٣٩٦ من العدد ١٥٢٦ من الجريدة الرسمية في الفقرة (د) من المادة ٢ من قانون رسوم المكوس على المنتجات النفطية . كلمة (الكازولوت) خطأ ، والصواب (كاز ، ولوت) .
- ٢ - ورد في البند (٥) من الفقرة ب من القرار المنشور في الصفحة ١٣٢٣ من العدد ١٥٢٢ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٦٠/١٢/١ أن رقم العدد من الجريدة الرسمية المنشور في القرار الملغى هو ١٦٤٦ تاريخ ١٩٥٧/٩/٨ والصواب هو ١٣٤٦ تاريخ ١٩٥٧/٩/٨ .

هذا من الأصل

الأوسمة

صدرت الأرادة الملكية السامية بالانضمام على مساعد وكيل وزارة الزراعة السيد عباس أبو البتة بوسام النهضة من الدرجة الثالثة.

مجلس النواب

نتيجة لشغور مقعدين في مجلس النواب فقد فاز بالتركية اعتباراً من ١٩٦١/١/١٧ كل من :

- ١ - السيد عبد الوهاب حسين الطراوة بعضوية المجلس النيابي للمقعد الشاغر في الدائرة الانتخابية السابعة - قضاء الكرك.
- ٢ - السيد عبد اللطيف صادق النبتاوي بعضوية المجلس النيابي للمقعد الشاغر في الدائرة الانتخابية الخامسة عشرة - قضاء نابلس.

الموظفون

١ - صدرت الأرادة الملكية السامية بالموافقة على ما يلي :

- ١ - ترفيع وكيل وزارة العدلية السيد جورج سعد إلى الدرجة الخاصة ونقله عضواً لمحكمة التمييز اعتباراً من ١٩٦١/١/١٠.
 - ٢ - ترفيع السيد رفيق وفا الدجاني إلى أدنى مربوط الدرجة الخامسة لشغل وظيفة مفتش آثار اعتباراً من ١٩٦١/١/١.
 - ٣ - إنهاء خدمة المفتش السيد حسن عرفات لمجره عن القيام بوظيفته اعتباراً من ١٩٦٠/٨/٧.
- ب- قرر مجلس الوزراء الموافقة على ما يلي :

- ١ - تجديد اعادة المعلم السيد عبد خلف الداوديه لوكالة الفوت مراقباً للتعليم لمدة سنة أخرى من تاريخ انتهاء امارته السابقة في ١٩٦٠/١٢/٩ بالشروط المتفق عليها سابقاً.
- ٢ - اعادة المهندس السيد سلامة جورج الحوري إلى شركة راندل بالمز وتريوتون لمدة أربعة أشهر قابلة للتجديد اعتباراً من ١٩٦٠/١٢/١ على أن يستمر في حسم المعائدات التقاعدية منه على أساس مرتبته في الحكومة بالاستناد إلى المواد (٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٨) من نظام الموظفين المدنيين رقم (١) لسنة ١٩٥٨.
- ٣ - إحالة الكاتب في وزارة العدلية السيد أحمد الكايد الدياس على التقاعد اعتباراً من ١٩٦١/١/١، بالاستناد إلى المادة (١٥) من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩.

ج - وافق سماحة وزير التربية والتعليم على ما يلي :

١ - تعيين الأشخاص التالية أسماؤهم معلمين في الدرجة المبينة مقابل اسم كل منهم :

الاسم	الدرجة
محمد عمرو جبريل	السابعة
عمران أحمد قويدر	»
محمود ابراهيم العزة	»
ياسين أحمد استنبولي	»
عبد الحميد محمد حسن عمر	»
أحمد محمد الطوباسي	»
هاشم سعيد عودة	الثامنة
عبد الكريم عبد الهادي البوري	التاسعة
علي هاشم الشويكي	»
عبد الله الحاج ناصر ياسين	العاشر
أحمد محمد نايف عبيدات	»
موسى مصطفى الجبر	»
نسيم عودة الرجبي	»
محمود علي أحمد علي القيسية	»
محمود محمد اسمعيل جبارة	»
غالب عيادة المدانات	»
حنا الياس سالم بقاعين	»
عبد الرحمن نوران المجالي	»

- ٢ - قبول استقالة المعلم السيد أديب يوسف القيسي من تاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٠ والمعلمة السيدة عفاف يوسف الصناغ من تاريخ ١٩٦٠/١٢/١٧.
- ٣ - تنحية المعلم السيد ابراهيم عبد المهدي عواجين عن العمل من تاريخ ١٩٦٠/١٢/١٢ بالاستناد إلى الفقرة (ب) من المادة الخامسة من نظام الموظفين المعدل رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩.
- ٤ - اعتبار المعلمة الأنسة نهيل فاخوري فاقدة للوظيفة من تاريخ ١٩٦٠/١٢/١ بموجب الفقرة (ب) من المادة ١٨٤ من نظام الموظفين.
- ٥ - عزل السيد محمد سعيد عرابي الموظف في دائرة الآثار استناداً إلى المادة (٣٢) من نظام الموظفين لسنة ١٩٥٨ من تاريخ ١٩٦١/١/١.
- د - وافق معالي وزير المالية / الجمارك على طلب رئيس قسم المحاسبة السيد حمدان علي اعتباره محالاً على التقاعد من تاريخ ١٩٦١/٢/٢٥ عملاً بالفقرة (أ) من المادة (١٣) من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩.
- هـ - وافق معالي وزير الصحة على ما يلي :
 - ١ - تعيين الأنسة انتصار صلاح داود في وظيفة ممرضة بالدرجة التاسعة.
 - ٢ - تعيين الأنسة حنه جريس نصار في وظيفة ممرضة من الدرجة العاشرة.
 - ٣ - تعيين كل من السيدين رياض سلامة الشوارب وراشد عارف يوسف السيد أحمد في وظيفة مرشد صحي بالدرجة العاشرة.
 - ٤ - اعتبار الأنسة دلال عابد نشيوات فاقدة لوظيفتها اعتباراً من تاريخ ١٩٦٠/١٢/٥.

كل من الله على

- و - وافق معالي وزير الشؤون الاجتماعية على تعيين الأنسة اديل نقولا قسطندي معلمة بادني مربوط الدرجة المباشرة .
- ز - وافق معالي وزير الدفاع على طلب سكرتير وزارة الدفاع السيد خليل الدباس المتضمن احواله على القاعد اعتباراً من ١٩٦١/١/١ بالاستناد الى المادة ١٣/أ من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ .
- ح - وافق معالي وزير الاشغال العامة على قبول استقالة الكاتب السيد جعفر بكر صدي اعتباراً من ١٩٦٠/١٠/١٦ .
- ط - وافق معالي رئيس مجلس سلطة السياحة على تعيين السيد صالح علاوي الكباريتي في وظيفة مأمور استعلامات من الدرجة السابعة .
- ي - وافق معالي وزير الزراعة على طلب مساعد وكيل وزارة الزراعة السيد عباس ابو ريشه باحواله على التقاعد استناداً الى المادة ١٣/أ من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ اعتباراً من ١٩٦١/١/١ .
- ك - وافق المدير العام للإذاعة على الاستغناء عن خدمات السيد عمر حمد الريماوي وطه عثمان النوري من تاريخ ١١/١/١١ بالاستناد الى الفقرة (ب) من المادة (٢٤) من نظام الموظفين رقم (١) لسنة ١٩٥٨ .

نعي

ينسى دولة رئيس الوزراء بمزيد الأسف وفاة المعلمة الأنسة وجبة ابراهيم العموري التي انتقلت الى رحمة تعالى بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢١ والموظف السيد احمد راغب الدجاني الذي انتقل الى رحمة تعالى بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٤

الجنسية الأردنية

- ١ - صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على منح الجنسية الأردنية الى السادة التالية اسماؤهم بمقتضى المادة الخامسة من قانون الجنسية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ باعتبارهم مغتربين من أصل فلسطيني :
- محمد يوسف الاسناد
احمد محمود قاسم آغا
ناجي حسن عبدالله السقا
- ب - قرر مجلس الوزراء الموافقة على منح الجنسية الأردنية بالتجنس الى السادة التالية اسماؤهم بمقتضى البند الأول من المادة الثالثة عشرة من قانون الجنسية رقم ٦ لسنة ١٩٥٤ :
- محمد ظاهر علوش .

عسل فرهود رضا الزقاريط
سميد عبد الجبار عيسى الهندي
مسند طراد عبد المحسن عيد
سعد مبارك سعد الشمري
شريف عبدالله بدر الدين
منيد جيل جماري الرشيدة
عابد يردى فاضل الصايح
كسار شاهر مهدي
مصطفى محمود عبد الجعفري
عوض علي سيد الشهري
غازي عبدالله عبد النبي

الاستعملاك

* صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٨٠) تاريخ ١٩٦٠/١٢/١٣ المتضمن اعتبار استملاك ما مساحته (٩٨) دونماً و (٨١١) متراً مربعاً من القطعة رقم ٢/١ من موقع تل النجمة من أراضي قرية بويرين المعلن عنها في العدد (١٥١٧) من الجريدة الرسمية استملاكاً مطلقاً مشروطاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .

* صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٤٩٣ تاريخ ١٩٦٠/١٢/١٨ المتضمن ما يلي :

- ١ - اعتبار استملاك ما مساحته دونم واحد و ٧٣٨ متراً مربعاً من القطعتين رقم (١٢٥ و ١٢٩) من حوض البلد رقم ٦ من أراضي صويلح المعلن عنهما في العدد رقم ١٥٠٩ من الجريدة الرسمية استملاكاً مطلقاً لتأيات الأمن العام وفق المخطط المنظم لهذه الغاية مشروطاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .
- ٢ - اعتبار استملاك حق التصرف لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد في كامل القطع رقم (٢٤ ، ٢٥ ، ٣٠) ومن رقم ٣٨ - ٥٣ ، ومن رقم ٥٦ - ٦٩ ، وما مساحته ٣ دونمات و ٥٠٠ متر مربع من القطعة رقم (١٠٧) وما مساحته ٧٠٠ متر مربع من القطعة رقم (١٠٨) جميعها من حوض رأس خميس رقم (١) من أراضي قرية شعفاط البالغة مساحتها العمومية (١٩٦) دونماً و ٩٩٠ متراً مربعاً وفق المخطط المنظم لهذه الغاية مشروطاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .

اعلان

أعلن بمقتضى احكام البند ١ من المسادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ بان أمانة العاصمة عازمة بعد مضي ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء لاصدار القرار باعتبار استملاك الأراضي المينة مساحتها وأرقامها وأسماء أصحابها أدناه بنية دمجها في سعة الشوارع العامة في جبل اللوييدة الشميساني كما هي مينة على المخطط رقم ١٥/١٥٢٥ تاريخ ١٩٦٠/١١/١٩ مشروطاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك الأنف الذكر .

١٩٦٠/١٢/٥

امين العاصمة
حسي سيدو الكردي

هنا من أصل

المساحة المطلوب استملاكها

اسم صاحب الأرض	رقم الحوض	رقم القطعة	متر مربع
صالح دغمي العلي اللوزيين وشركاه		٣٣	٣٣١١
الحاج أمين صالح مرعي وشريكه		٣٤	٢٠٤
خزينة المملكة الأردنية الهاشمية		٣٥	٧١٣
سعد حسين داود وشريكه		٥	٥٦٥٧
صالح دغمي العلي اللوزيين وشركاه		١٦	١١٢٠
صالح دغمي العلي اللوزيين وشركاه		١٧	٢٥٦٠
احمد الحاج حسن الكسواني		١٨	٣٠٤٠
عريف ياسين جويخان وشريكه		٥٨	٥٤٣
محمد صبري الطباع		٢٨	١٧٤٠
عائشة يعقوب قارت		٢٩	٦٤٩
الحاج محمد شاهين احمد مشعل وشركاه		٢٤	١٠٦٠
ابليفا قسطندي نقل		٢٣	٢٦
الحاج علي بن الحاج حسين الكسواني وشركاه		٨	٣٥٢٠
الحاج أمين صالح مرعي وشركاه		٥٧	٨٤٩٠
عريف ياسين جويخان وشريكه		٥٦	١٣٥٤
جوده عبدالله السوادي وشركاه		١٣	٤٩٣٤
سليم عبده الشيب وشريكه		٦٨	٩٤٢
نقولا اسكندر قعوار		٦٦	١٠٧٦
سلمان عبد العزيز النابلسي		٦٢	٥٠
عيسى الحوري جبرائيل نطو		٦٣	٣٢
السيدة ملكخان اسماعيل حسن		٥٩	٢٢٨
حمدالله فريد النابلسي		٤١	٢٢
السيدة قمره عبد العزيز النابلسي		٤٢	١٣٥
عبده كامل ملحم		٤٣	٧٠٠
أميل عيسى النراوي		٤٤	٧٩
جمال محمد السوداني وشريكه		٥٠	٦٤
خيرية حسن الجاهوني		٥١	٦٥
حسن صالح عبد العزيز		٥٢	٩٥
رستم رشيد هاشم وشريكه		٦٥	٣٦٥
عبد الرحيم يوسف العقيل وشريكه		٤٦	٢٤٧
اسعاف منصور السائح		٤٠	١٣٢
شاهان بنت غولا وشركاه		٩	٢٥١٥
عبد الرحمن الحاج عبدالله الرشيد وشركاه		١١	٣٨٥٣
مارديك يعقوب بربريان		٢٦	٧٨٠
عبدالله الاحمد الدباس وشركاه		٢٧	٤٠٩٣
السيدة ابتهاج عبد القادر عطيه		٣٠	٢٢٨
بشير سعدو يوسف وشريكه		٣١	٣٠٠
الدكتور يوسف نسيب الحاج		٧	٤٣١
الحاج محمود زكريا غازي		٨	٦٧٠
عبد الرحمن الحاج عبدالله الرشيد وشركاه		٩	٥١٩٦

٢
فلسطين
البيروني
لوزة

اعلان

اعلن بمقتضى احكام البند ١ من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ بأن امانة العاصمة عازمة بعد مضي ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء لاصدار القرار باختيار استملاك الأراضي المينة مساحتها وارقامها واسماء اصحابها ادناه كي تكون حرماً لأبواب منابع ميساء امانة العاصمة في موقع عين غزال كما هي مبينة على المخطط رقم بلا تاريخ ١٩٥٩/٧/٣٠ مشروفاً للنفع العام بالمعنى المقصود في القانون المشار اليه .

١٩٦٠/١١/١٩

امين العاصمة
حسي سيدو الكردي

اسم صاحب الأرض	رقم الحوض	رقم قطعة الأرض	دونم	متر مربع
خزينة المملكة الأردنية الهاشمية	٢ الونانات	٦٣	٤٦	٢٦٩
" " " "	ماركا	٣١	٢٠	١٧٣
" " " "	"	٤٥٨	٢٩	٣٤
" " " "	"	٤٥٧	٠٠	٦٥٣
" " " "	"	٥٨	٤٢	٢٣٧
" " " "	٣ خنيفة	١٨	٨٨	١٩٣
" " " "	"	١٣	١٦٠	٧٠
" " " "	"	٢٥	٧٦	٧٣٣
" " " "	"	٣٢	٨١	٥٠٢
" " " "	"	٢٠٧	٣٣	٣٥٤
" " " "	"	٢٣٨	١٢	٣٦١
" " " "	"	٢٣٦	٥٨	٩٤٥
" " " "	المسكر	٢		

اعلان

اعلن بمقتضى احكام البند ١ من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ بأن امانة العاصمة عازمة بعد مضي ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء لاصدار القرار باختيار استملاك الأراضي المينة مساحتها وارقامها واسماء اصحابها ادناه بنية دمجها في سعة الشارع العام الذي يمتد من اول منعطف شارع جبل التاج الرئيسي ماراً بأملالك الدكتور انيس الايراني الى ان يصل الى النادي الرياضي مشروفاً للنفع العام بالمعنى المقصود في القانون المشار اليه .

١٩٦٠/١١/٢١

امين العاصمة
حسي سيدو الكردي

فلسطين
البيروني
لوزة

المساحة المطلوب استهلاكها

اسم صاحب الأرض	رقم القطعة	متر مربع
علي عبد الرحمن الدسوقي	٩١٨	١٥٠
عبد المجيد الخاص حانوق	٤٣٦	١٢٥
تلجي ابو جبار الأحمد	٤٣٠	٥٠
زهري بنت حسن سكرية	١٥٨٨	٨٥
محمد خير سكرية	٨٧٨	٢٤٠
نسيم حسني سكرية	١٨٣	٨٥
مظهر سليمان الجندي	١٨٢	١١٥
محمد صلاح توفيق سكرية	٣٤٢	١٠٧
حلمي عبد الرحيم محمد الصالح	٦٨٥	٢٤٣
صلاح الدين رضا الشمال	١٣٢٥	١٣
محمود محمد السمووري	١٢٢٤	٢٣
عبادة بنت سالم الراشد	٥١٦	٢١٠
فؤاد حلم ابو رحمة	٥١٥	١٨٣
عفاف حسني الكيالي وشريكها	١٥٨٣	١٨
سامي جودة عبد الله سوادي	١٥٨٥	٣٨
احمد هلال العوض	١٣٣١	١٢
بدر حنا الحلة	١٠١٥	٢٦٧
بندلي نقولا البوري	١٠١٤	١٨
بديعة قسطنطين فانوس	٧٣٠	٢٠
الياس نجيب الصيقل وشريكه	٩٣١	٣٠٨
سعاد بنت محمد الحلبي وشريكها	١٤٤٩	٩٠٧
عيسى يعقوب خورما وشركاه	١٤٢٥	٢١٧٠

اعلان

صادر بمقتضى الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون الاستهلاك لسنة ١٩٥٣
عملاً بأحكام الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون الاستهلاك لسنة ١٩٥٣ اعلان انني بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية سأطلب الى مجلس الوزراء العالي اصدار قرار بأن استهلاك المساحات المبينة ادناه من القطع والأحواض المذكورة ازامها من اراضي قرية عورتا استهلاكاً مطلقاً لنفايات القوات المسلحة هو مشروع للشفعة العامة بالمعنى المقصود في قانون الاستهلاك لسنة ١٩٥٣ .

مدير الأراضي والمساحة
محمد الحشمان

القضاء - نابلس
القرية - عورتا
الموقع - خربة شراب

رقم الحوض (٥ طبيعي)	رقم القطعة	المساحة المنوي استهلاكها متر مربع دونم	اسم المتصرف	مقدار الحصص
١	١	٢٥٨	الشيخ احمد علي القصر اوي	١
٢	٢	٢٩٣	يوسف اليحيى العواد	١
٣	٣	٨١٠	ابراهيم حامد حسن	٣
٤	٤	٤١١	يوسف علي العواد	١
٥	٥	٧١	محمد مصطفى عثمان	٣
٦	٦	٧٣	الحاج محمود احمد عثمان	١
٧	٧	٦٣	محمد مصطفى عثمان	١
٨	٨	٧٣	علي احمد عثمان	١
٩	٩	٧٣	احمد سعاد القاضي	١
١٠	١٠	٧٣	محمد سعيد الشيخ علي قصر اوي	١
١١	١١	٧٣	الشيخ احمد سعيد الشيخ علي قصر اوي	١
١٢	١٢	٧٣	محمد علي الكايد	١
١٣	١٣	٧٣	حسن عثمان مالك	١
		٢٠٥٢		

اعلان

صادر بمقتضى الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون الاستهلاك لسنة ١٩٥٣
عملاً بأحكام الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون الاستهلاك لسنة ١٩٥٣ اعلان انني بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية سأطلب الى مجلس الوزراء اصدار قرار بأن استهلاك مساحات الاراضي المبينة مقاديرها ادناه من حوض المغيرات رقم (٣) من اراضي قرية ماركه استهلاكاً مطلقاً مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستهلاك لسنة ١٩٥٣ .
مدير الأراضي والمساحة
محمد الحشمان

القرية	رقم واسم الحوض	رقم القطعة	المساحة المنوي استهلاكها من القطعة متر مربع دونم
ماركة	٣ : المغيرات	١١٨	٣١٦
		١٤٩	٩٠٩
		١٧٧	٣٧
		١٩١	٨١٨
		١٩٦	٦٣٢
		٢٠٠	٥٨٤
		٢٠٧	١٩٢
		٢٠٨	٩٦٥
		١٩٣	٧٢٤
		١٩٨	٤٤٠
		٢٠٩	٢١٩
		المجموع	٨٣٦
			٣٨٤

اعلان

صادر بمقتضى الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣
عملاً بأحكام الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ أعلن أنني بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية سأطلب الى مجلس الوزراء العالي إصدار قرار بأن استملاك ما مساحته (١١٨) متراً مربعاً من القطعة رقم (٤٦١) من حوض المدينة رقم ٣٣ حي المحطة رقم ٧ من أراضي مدينة عمان استملاكاً مطلقاً بقصد إقامة المقسم الآلي في المحطة عليها من قبل وزارة المواصلات - البرق والبريد والهاتف هو مشروع للمنفعة العامة بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .

مدير الأراضي والمساحة
محمد الخشمان

اعلان

صادر بمقتضى الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣
عملاً بأحكام الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ أعلن أنني بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية سأطلب الى مجلس الوزراء العالي إصدار قرار بأن استملاك مساحات الأراضي المساحة الواقعة في أدناه من القطع والأحواض والقرى المبينة إزائها استملاكاً مطلقاً بقصد فتح طريق مفرق دابوق - الحمر هو مشروع للمنفعة العامة بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .

مدير الأراضي والمساحة
محمد الخشمان

القرية	رقم واسم الحوض	رقم القطعة	مساحة القطعة العمومية	المساحة الموزعة	المساحة الواقعة من الربع القانوني
خربة دابوق	٣ - الحوايج	٤	٦٥٤	١٧٤	٥٣١٤
	٤ - الذهبية	١٢	٥١٨	٣٣	٤٢٧
	٢ - حرام غره	٥	٦٧٥	١٠٤	٣١٤
		١٠	٢٠٥	٤٣	٢٥٣
		١١	٤٨٧	٦٦	٣٤٩
		١٦	٩٠٠	٨	٥١
	١ - الحمارية	١٦	٤٤٢	١٢	٢٠١
صويلح	١٦ - أم بطمه الجنوبي	٢	١٩٧	٢٧	٧٠١
		٢	٧٣٦	١٢٦	٧٣
		٤	٧٩٤	٨٧	٣٥١
		٩	١٦٢	٣٦	٧٠٢
		١٠	٢٤٥	٥٢	١٥٦
		١١	٨٤٣	٩٠	٨٥٥
	١٨ - تلة الزاغة	٢	٢٢٠	٨٨	٩٨٠
	١١ - أم بطمه الشمالي	٧	٣٣٦	٤١	٩٠٨
النجيص	٧ - أبو القرصان	١٠	٢٩٦	٢٧	٥٧٦
		١١	٦٨٩	١٩	٤٥١
		١٣	٧٤٥	٢٢٧	٣٥٥
					١٤ ٠١٧

اعلان

صادر بمقتضى الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣
عملاً بأحكام الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ أعلن أنني بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية سأطلب الى مجلس الوزراء العالي إصدار قرار بأن استملاك مساحات الأراضي المبينة في أدناه من القطع والأحواض والقرى المذكورة إزائها استملاكاً مطلقاً بقصد فتح طريق تتفرع عن طريق عمان - الساط حتى تصل الى النجيص هو مشروع للمنفعة العامة بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .

مدير الأراضي والمساحة
محمد الخشمان

القرية	رقم واسم الحوض	رقم القطعة	مساحة القطعة العمومية	المساحة الموزعة	المساحة الواقعة من الربع القانوني	ملحوظات
صويلح	٧ - أم زعروره	١٦	٢٩٦	٢٨	٣٧٦	
		١٧	٦٦١	٣٠	٩٧٩	
		١٨	٩٩٦	٥٢	٧٠٣	
النجيص	٤ - الحمر	٥٤	٧٨٢	٥	٥٣	
		٦٣	٨٨٩	٢٠	٦٠٤	
		٦٦	٧٩٠	١١	١٠٣	
		٦٨	٢٥٠	٢	٧٥	
		٦٩	٦٩٣	٣٠	٨٠٢	
		٧٠	٣٥٢	٣٠١	٢١٣	خربة : عين ماء
		٧٤	٥٦٢	٨	٩٠٢	
		٧٥	٢٩٧	١١	٩٥٢	
النجيص	٩ - المقبله	٤	٦٤٣	٢٦	٣٢٥	
		٥	٦٦٢	٢٣	٢٥٠	
		٦	٦٠٨	٢٠	٢٠١	
		١١	١٦	٢٠	٤٥٠	
		١٧	١٦٦	٦٣	٢٧٦	
		١٨	٥٣٥	٧٠	٤٧٦	
		١٩	٣٨١	٥٠	٣٠٢	
		٢٢	٢٧	٢٠	٤٠٠	
		٢٤	١٧٦	٨	٤٧٥	
		٢٦	٦٣٠	٥٠٠	٢٤٣	
		١٢	٧٩٤	١٠٣	٥٧٧	
	١٠ - لم جمعه	١٣	٨٢٩	٣١	٢٠١	
		١٥	٤٥٤	١٧	١٠٠	
		١٦	٢٠٨	٢٠	٢٥١	
		٢٠	٧٢٠	٩	٥٠	
		٢١	٣٦٨	١١	٥٠٢	
		٢٢	١٦٠	٥٢	٦٥٣	خربة : حراج

القرية	رقم واسم الحوض	رقم القطعة	مساحة القطعة العمومية	المساحة الموزعة	المساحة الزائدة عن الربع القانوني	ملحوظات
النجيصة	١١ - الرهوة	١٨	٩٥١	٢	١٢٦	
		٢٩	٣٧١	١٠	٢	
		٦١	٢٩٢	٢١	٤٥٧	
		٦٤	١٧١	٢٢	٦٠٣	
		٦٨	٩٢٢	١٠	١٤	٢٨٤
		٦٩	٤١١	٥	٦٥٢	٣٠٠
		٧١	٦٤٥	١	٣٥٢	
		٧٤	٨٧٠	١	٨٧٩	٤١٢
		٧٦	٨٥٨	١	١٨١	٧١٧
		٧٧	٩٨٨	٥	٩٠٤	
		٧٨	٨٣٥	١	٦٠٣	١٤٤
		٨٤	٥٦	١٣	٣٥٢	
		٨٦	٤٠٢		٢٠١	١٠١
		٨٧	٢٦٨	١	٢٠١	
		٩٠	٩٠٤		٧٥	
		٩١	٧١٥		٢٢٦	٤٧
		٩٢	٨٤٢		٢٠١	
		٩٣	٣٩٤	١	٣٥٢	٤
		٩٤	٦٧	١	٥٠	
		٩٥	١٧٦		٧٥	٣١
	١٣ - تلمة وحيل	٩٦	٢٠٢	٣	٣٠١	
		١٠١	١٤٣	٤	١٢	
		١٠٢	٦٨٤	١٠	٥٧٨	
		١٠٤	٥٩٩	٨	٢٠٦	١
		١٠٥	٨٧٩	٣	٥٢٨	
		١٠٦	١٦	١	٢٥١	
		١١٠	٤٢٠		٩٩	
		١١١	٢١٠	١	٣٥٢	٥٠
		١٢١	٣٧	١٠	٢٠٦	١
		١٢٢	١٨٩	٧	٤٠٢	
		١٤٦	٩٧٣		١٥٠	
		١٥١	٤٣٨	١٥	٥٠٣	
		٦	٨٨٤	١٢٣	٦١٥	٢
		١٤	٤٦٢	٢١	٩٠٥	
		١٨	٨٤٧	٣٠	٩٢٨	٤
		١	٣٦٥	٣	٢٥	
		٢	١٨٢	٧٠	٣٥١	
		٢٢	٥١١	٢٠	٢٥١	

خربة : خزان ماء

خربة : عين ماء

١٣ - تلمة وحيل

١٤ - أم طيا

القرية	رقم واسم الحوض	رقم القطعة	مساحة القطعة العمومية	المساحة الموزعة	المساحة الزائدة عن الربع القانوني	ملحوظات
١٧ - الدير		٢٣	٧٦٢	٢	٣٧٦	
		٣٠	٥٣٢	١	٧٥	
		٣١	٥٣٢	١	٧٥	
		٤٨	٧٥٨	١	١٠٠	
		٤٩	٣٢	٧	١٠٠	
		٧٤	٢١٣	٢٠	٣٠٢	
		٧٩	٥٣٨	٢٨	٤٥٣	
		١٠٠	٣٢٢	١	١٠٠	
		١٠٢	١١	١	٢٠	
		١١٠	٥٩٣	١٩	٣٠٢	
		١١٧	٣١	١	٥٤	
		١١٨	٦٦٢	٨	٣٢٧	
		١٢٣	٣٧٩	٣	٣٥٢	
		١٢٤	٥٦٩	٤	٥٠٣	
١٨ - أم العرايس		١٢٥	٢٣١		٢٦	
		١٣٠	٢٦١	١	٢٠١	
		١٣١	٢٨٥	٦	٤٠٢	
		٤٨	٥١٢		٣٢	
		٤٩	٥٠٩		٦٠	
		٥٠	٤٩٧		٣٢	
		٥٤	٤٥٨		٩	

اعلان

أعلن بمقتضى أحكام البند (١) من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ بأن دائرة بلدية إربد عازمة بعد مضي ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء العالي لاصدار القرار اللازم باعتبار استملاك بلدية إربد لما مساحته (٢٩٤) م^٢ من أرض المرحوم أحمد الصباغ وما عليها من أبنية الكائنة للجهة الغربية من بناء الجامع الشرقي بنية دمج هذا الموقع بسعة الشارع العام المتعارض معها على اعتبار أن هذا المشروع هو في سبيل النفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك السالف الذكر .

رئيس بلدية إربد

مفلح السعد

المحاكم الكنسية

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٥١٤) بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢١ المتضمن تأليف المحكمة الكنسية البدائية الارثوذكسية في القدس بالاستناد الى المادة الرابعة من قانون مجالس الطوائف الدينية على النحو التالي:

رئيساً	قسس الارشمندريت ديودوروس كاريفاليس
عضواً	قسس الارشمندريت ايا كوشوس ديوليس
عضواً	قسس الايكونوس خليل حكيم
عضواً	قسس الأب الحوري جورج عيسى خوري
عضواً	قسس الأب جبرا بدور
عضواً	قسس الأب اسبريدون سكوردليس
كاتباً	قسس الأب نكتاريوس حاجي اندريو
كاتباً	السيد صليبا ميخائيل خوري

تطبيق قانون ضريبة الاراضي

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٦٥) بتاريخ ١٩٦٠/١٢/١١ المتضمن فرض ضريبة الاراضي وضريبة اضافية على بعض الاراضي حسب القوائم التالية وذلك بالاستناد الى المادة الثالثة من قانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٤٦:

قائمة بأرقام قطع الاراضي المقرر فرض ضريبة اضافية عليها اعتباراً من السنة المالية ١٩٦١ - ١٩٦٢
القضاء - اربد

القرية	اسم المحوض	رقم المحوض	ارقام القطع
فوعره	زقل	٢	٢٢
	احجرا	٤	١١
سمر	كفر اياس الشمالي	٥	٣٧٠١٩
سما	الشقاق	١	١٤٠١٣٠١٢٠١١
	أم عامود	٦	٩
	الفروه	٩	٣٠١
	عين الجمل	١٣	٢
اسعره	مدارينه	١٦	١٠٠٩
ابدر	المنيهه	٦	٥
ابو اللوقس	الكنيسة	٢	١
	البيادر	٤	٤
	عراق الرماح	٥	١٥٠١٣٠١٢
مكا	منزل	٧	٢
	السهل البراني	٩	٦
خوز	جدار الفلاحين	١٣	٢
	المجورة الغربية	٢	١٦٠٨

قائمة بأرقام قطع الاراضي المقرر فرض ضريبة عليها اعتباراً من السنة المالية ١٩٦١ - ١٩٦٢
القضاء - الطفيلة

القرية	اسم المحوض	رقم المحوض	ارقام القطع
الطفيلة	العيسى	٧٤	٦

قائمة بأرقام قطع الاراضي المقرر فرض ضريبة اضافية عليها اعتباراً من السنة المالية ١٩٦١ - ١٩٦٢
القضاء - الكورة

القرية	اسم المحوض	رقم المحوض	ارقام القطع
السمط	باب السمط	٣	٨
	مرحبا	٤	٨
كفر الما	النباعة	٩	١٧
جفين	علين	٤	٣١

تطبيق قانون تشجيع وتوجيه الصناعة

قرر مجلس الوزراء الموافقة على ما يلي:

- ١ - منح مصنع بلاستيك الشرق في القدس الذي يملكه السيدان عبد المجيد وحسين عابدين التسهيلات والاعفاءات المنصوص عليها في الفقرات (٢ و ٣ و ٤) من المادة السادسة من قانون تشجيع وتوجيه الصناعة لسنة ١٩٥٥.
- ٢ - منح مصنع الشركة الأردنية المتحدة للمواسير الكهربائية التسهيلات والاعفاءات المنصوص عليها في المادة السادسة من قانون تشجيع وتوجيه الصناعة لسنة ١٩٥٥.
- ٣ - منح مصنع السادة عزت فرحات الطباع واولاده للجوارب والألبسة العسكرية والقمصان التسهيلات والاعفاءات المنصوص عليها في الفقرة (١ و ٣ و ٤) من المادة السادسة من القانون المذكور.
- ٤ - اعفاء الادوات وقطع النيار البالغة قيمتها (٦٠٢) ديناراً الواردة لحساب شركة الاسماك الأردنية المساهمة من الرسوم الجمركية والاضافية ورسوم الاستيراد.

تطبيق القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل

- ١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢١ - بالاستناد الى احكام القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٥٨ (القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل) - رفع الحظر المفروض على استيراد السجائر والبوغ التركية بعد أن أكدت الحكومة التركية قطع علاقاتها مع المصنع الاسرائيلي.

كل من آثر عمل
كل من آثر عمل

ب- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٥ - بالاستناد الى احكام القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٥٨ (القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل) - الموافقة على ما يلي :

١ - رفع حظر التعامل المفروض على كل من :
أ - الشركة القبرصية

Eddi's Auto Service
Ayia Paraskevi off Limassol Road Mic-
osia Cyprus
Eli Lilly International Corp. (Lilly)
Indianapolis 6, Indiana U. S. A.

ب- الشركة الاميركية لانتاج الأدوية والمواد الصيدلانية
وعنوانها :

٢ - حظر التعامل مع كل من :
أ - الشركة الفرنسية لصناعة وبيع لوازم السيدات والاطفال

Prenatal
Bi-Flex International Inc.
The Palestine Wine et Trading Co. Ltd.
Liberian Construction Corporation L. C. C.
1-Gutweg Hermanos
2-American Textiles

ب- الشركة الأميركية
ج- الشركة الانجليزية للاعمال التجارية ومنها تجارة الخمر
د - الشركة الليبرية
د - الشركتين المكسيكيتين :
وذلك لثبوت مخالفتها لمبادئ المقاطعة .

أمانة العاصمة

بناء على ما تبين من أن مجلس الوزراء كان قد اتخذ قراراً برقم (١٩٧٨) تاريخ ١٩٦٠/٨/٢٨ بإحالة معالي السيد ضيف الله الحمود أمين العاصمة على التقاعد بمقتضى المادة (١٥) من قانون التقاعد المدني اعتباراً من تاريخ ١٩٦٠/٩/١ وحيث أنه أُنْضِغَ لوزارة المالية أن خدماته المقبولة للتقاعد تنقص عن المدة المحددة في المادة المشار إليها ، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٠/١٢/١٨ الموافقة على تعديل قراره السالف الذكر على الوجه التالي :

١ - جعل إحالة السيد ضيف الله الحمود على التقاعد من تاريخ ١٩٦٠/١١/٢٠ واعتباره مجازاً خلال المدة الواقعة بين التاريخين .
٢ - اعتبار تعيين خلفه السيد حسني سيدو الكردي أميناً للعاصمة من تاريخ ١٩٦٠/١١/٢١ بدلاً من ١٩٦٠/١٠/٢٤ بتصحيح قرار مجلس الوزراء رقم ٢١٩ تاريخ ١٩٦٠/١٠/٢٣ على هذا الأساس .

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢١ الموافقة على قرار الاعفاء الذي وضعه صاحب المعالي وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني بشكله التالي :

قرار

عملاً بالصلاحيات المخولة لينا بموجب المادة (١٠٤) من قانون الجمارك والمكوس المؤقت لسنة ١٩٥٩ قررنا أن تمنح من الرسوم الجمركية كافة الآلات والادوات والمواد التي لا تتوفر في الاسواق المحلية اللازمة لانتاج فيلم أعمدة الحكمة السبعة الذي ستقوم بإصداره شركة هودايرون البريطانية ضمن الشروط والتحفظات التي تقررها وزارة المالية (الجمارك) .
يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ ١٩٦٠/١١/٢١ . بعد مصادقة مجلس الوزراء العالي عليه .

وزير الاقتصاد الوطني
رفيق الحسني
وزير المالية
هاشم الجبوسي

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٠/١٢/١٨ الموافقة على قرار الاعفاء الذي وضعه صاحب المعالي وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني بشكله التالي :

قرار

عملاً بالصلاحيات المخولة لينا بموجب المادة (١٠٤) من قانون الجمارك والمكوس المؤقت رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٩ .
قررنا اعفاء الآلات والادوات المنزلية التي يجلبها كل من السادة ولیم ي . منت وجورج و . هملتن وروبرت ل . سبايرز الذين يعملون في القسم التجاري في دار الاذاعة من الرسوم الجمركية .

يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره وبعد مصادقة مجلس الوزراء عليه .

وزير الاقتصاد الوطني
رفيق الحسني
وزير المالية
هاشم الجبوسي

أمر دفاع رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٠

صادر بمقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩

لرؤال السبب الذي صدر من أجله أمر الدفاع رقم (٢١) لسنة ١٩٦٠ القاضي بإخلاء المقارين الوقفيين اللذين يشغلهما كل من الحاج موسى الخالص وعبد الحليم ابو سلطان ، وبناء على تسبب معالي وزير الداخلية أمر بإلغاء أمر الدفاع المذكور .

١٩٦٠/١٢/١٧

رئيس الوزراء
بهجت التلهوني

أمر دفاع رقم (١) لسنة ١٩٦١

صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩

١ - عملاً بالصلاحيات المخولة لي بمقتضى المادة (٥) من نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ ، أمر بمنع تصدير النخالة إلى خارج المملكة الأردنية الهاشمية .

٢ - يعمل بهذا الأمر اعتباراً من تاريخ ١٩٦١/١/٢ .

١٩٦١/١/١

رئيس الوزراء
بهجت التلهوني

كل من اشغلت

تطبيق قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية لسنة ١٩٥٥

اعلان

بموافقة وزير الداخلية نهائياً على تنفيذ مشروع تنظيم مدن هيكل رقم ١٠١ (القدس)
منطقة تنظيم مدينة القدس

بما أن لجنة التنظيم والأبنية في القدس قد اجازت مؤقتاً المشروع المعروف بمشروع تنظيم مدن هيكل رقم ١٠١ (القدس) بعدل مشروع تنظيم منطقة باب الساهرة التعديل رقم ٢ لتغير الواجهة الغربية وجزء من الواجهة الجنوبية لمدرسة الرشيدية من منطقة ساحة خاصة إلى منطقة تجارية واجهة (ب) ، ونشر اعلان عرض هذا المشروع في مكتب اللجنة المحلية للأبنية وتنظيم المدن في مدينة القدس في العدد (١٥٠٩) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٠/٩/١٠ .

وبما أن لجنة التنظيم والأبنية في القدس قد طلبت إلى وضعه موضع التنفيذ بموجب الفقرة (١) من المادة (١٦) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٣١) لسنة ١٩٥٥ وبما أن هذا المشروع والخريطة الملحقة به قد رفعت إلى وافترت بموافقتي لذلك يعلن للعموم وفقاً لأحكام الفقرة (٢) و (٣) من المادة ١٦ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٣١ لسنة ١٩٥٥ باني أقر المشروع الآتف الذكر والخريطة الملحقة به وأمر بأن يوضع موضع التنفيذ بعد نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية بخمسة عشر يوماً ويعلن للعموم أيضاً أن المشروع والخريطة الملحقة به قد عرضت في مكتب اللجنة المحلية الأتفة الذكر بالصيغة الموافقة عليها نهائياً من قبلي ، حيث يباح لجميع ذوي الشأن الاطلاع عليها .
صدر في هذا اليوم ١٩٦٠/١٢/٢٥

وزير الداخلية
فلاح المداحنة

اعلان

بموافقة وزير الداخلية نهائياً على تنفيذ مشروع تنظيم مدن هيكل معدل رقم ٤٩ (القدس)
منطقة تنظيم مدينة القدس

بما أن لجنة التنظيم والأبنية في القدس قد اجازت مؤقتاً المشروع المعروف بمشروع تنظيم مدن هيكل معدل رقم ٤٩ (القدس) بهدف إلى تحويل طريقي شارع صلاح الدين إلى منطقة تجارية فيما عدا موقع قبور السلاطين وأرض المطران الانجليكاني ومدرسة الآثار الاميركية وقصر العدل ، ونشر اعلان عرض هذا المشروع في مكتب اللجنة المحلية للأبنية وتنظيم المدن في مدينة القدس في العدد (١٥٠٩) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٠/٩/١٠ .

وبما أن لجنة التنظيم والأبنية في القدس قد طلبت إلى وضعه موضع التنفيذ بموجب الفقرة (١) من المادة (١٦) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٣١) لسنة ١٩٥٥ وبما أن هذا المشروع والخريطة الملحقة به قد رفعت إلى وافترت بموافقتي ، لذلك يعلن للعموم وفقاً لأحكام الفقرة (٢) و (٣) من المادة ١٦ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٣١ لسنة ١٩٥٥ باني أقر المشروع الآتف الذكر والخريطة الملحقة به وأمر بأن يوضع موضع التنفيذ بعد نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية بخمسة عشر يوماً ويعلن للعموم أيضاً أن المشروع والخريطة الملحقة به قد عرضت في مكتب اللجنة المحلية الأتفة الذكر بالصيغة الموافقة عليها نهائياً من قبلي ، حيث يباح لجميع ذوي الشأن الاطلاع عليها .
صدر في هذا اليوم ١٩٦٠/١٢/١٥

وزير الداخلية
فلاح المداحنة

اعلان

بناء على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في عمان رقم (٤١٢) تاريخ ١٩٦٠/٧/١٦ تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في عمان بأنها قد قررت الموافقة على ابداع المخطط التمديلي التنظيمي التكميلي رقم أ / ع / د / ١٢٥٥ تاريخ ١٩٦٠/٣/١١ المنظم بتعديل الشارع العام بحي جبل التاج ، لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في عمان حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المذكورة أثناء الدوام الرسمي ولمسدة اسبوعين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية حتى إذا كان لهم ما يقال بشأنه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المذكورة خلال المدة السالفة الذكر .
تحريراً في ١٩٦٠/١٢/٦

محافظ العاصمة
عبد المجيد العدوان
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

اعلان

بناء على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في عمان رقم ٥١٢ تاريخ ١٩٥٩/٧/١٥ تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في عمان بأنها قد قررت وضع المخطط التنظيمي التفصيلي رقم ١٥ / د / ٥٩ تاريخ ١٩٦٠/٥/٢٦ المنظم للشارع المار بجانب مجرى السيل بشوارع المحطة عند بناء الأمانة - بئر المحطة - موضع التنفيذ استناداً للمادة (١٧) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٣١) لسنة ١٩٥٥ وذلك بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

وقد أصبح باستطاعة ذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في عمان خلال المدة المذكورة .

تحريراً في ١٩٦٠/١٢/١٤

محافظ العاصمة
عبد المجيد العدوان
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في عمان

اعلان

بناء على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في عمان رقم ٤١٤ تاريخ ١٩٦٠/٧/١٦ تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في عمان بأنها قد قررت وضع المخطط التنظيمي التمديلي رقم أ / ع / ب / ٢١٠٣ تاريخ ١٩٦٠/٥/١٦ المنظم للدرج المتفرع من شارع خرفان - بحي جبل عمان موضع التنفيذ استناداً للمادة (١٧) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٣١) لسنة ١٩٥٥ وذلك بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

وقد أصبح باستطاعة ذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في عمان خلال المدة المذكورة .

تحريراً في ١٩٦٠/١٢/١٤

محافظ العاصمة
عبد المجيد العدوان
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في عمان

كل من المصلحة

اعلان

معلماً بالمادة ١٤ من قانون تنظيم المدن رقم ٣١ لسنة ١٩٥٥ يعلن للعموم ان المخطط التنظيمي بفتح سجلات في حي ١٣ الملعب و ١٤ طريق عمان و ١٥ حي الجبل قد صدق من لجنة تنظيم المدن المحلية بالورقاء وادعت نسخة من المخطط بدار البلدية لاطلاع الجمهور عليه اوقات الدوام الرسمي .

رئيس لجنة تنظيم المدن المحلية بالورقاء .

اعلان

بايداع مشروع تنظيم مدن هيكل رقم ١٠٧ (القدس) بهدف الى اعادة تصنيف الاراضي المتاخمة لشارع النصر في منطقة سكن (د) الى منطقة تجارية

منطقة تنظيم مدينة القدس

يعلن للعموم وفقاً لأحكام الفقرة (١) من المادة (١٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٣١ لسنة ١٩٥٥ ان نسخة مشروع تنظيم المدن هيكل رقم ١٠٧ القدس مقدم من لفيق من المالكين في حلة باب الساحة بهدف الى اعادة تصنيف الاراضي المتاخمة لشارع النصر ابتداء من قيادة المنطقة لتأية طريق المأمونية للبنات من منطقة سكن (د) الى منطقة تجارية بالقدس مع الخريطة المتعلقة به قد اودعت في مكتب اللجنة المحلية للأبنية وتنظيم المدن بالقدس .

يباح الاطلاع على هذا المشروع مع الخريطة المتعلقة به بلا رسم وبموجب الفقرة (١) من المادة (١٥) من القانون المذكور يجوز لجميع ذوي الشأن في الأراضي والأبنية والأماكن الأخرى المشمولة بهذا المشروع سواء بصفتهم من اصحاب الاملاك ام بأية صفة أخرى ان يقدموا اعتراضاتهم عليه للجنة الأبنية وتنظيم المدن المحلية المذكورة خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية .

١٩٦٠/١٢/١٢

رئيس لجنة التنظيم والأبنية في القدس
احسان هاشم

اعلان

بايداع مشروع تنظيم مسكن هيكل مقدم من اللجنة المحلية بام الله لتحويل شارع السلام رقم ١١ المتفرع من الشارع الرئيسي الى عرق تسمين متراً من منطقة سكن (ب) الى منطقة تجارية .

منطقة تنظيم مدينة رام الله

يعلن للعموم وفقاً لأحكام الفقرة (١) من المادة (١٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٣١ لسنة ١٩٥٥ ان نسخة مشروع تنظيم المدن هيكل مقدم من اللجنة المحلية في رام الله لتحويل شارع السلام رقم ١١ المتفرع عن الشارع الرئيسي الى عرق تسمين متراً من منطقة سكن (ب) الى منطقة تجارية مع الخريطة المتعلقة به قد اودعت في مكتب اللجنة المحلية للأبنية وتنظيم المدن بام الله .

يباح الاطلاع على هذا المشروع مع الخريطة المتعلقة به بلا رسم وبموجب الفقرة (١) من المادة (١٥) من القانون المذكور يجوز لجميع ذوي الشأن في الأراضي والأبنية والأماكن الأخرى المشمولة بهذا المشروع سواء بصفتهم من اصحاب الاملاك ام بأية صفة أخرى ان يقدموا اعتراضاتهم عليه للجنة الأبنية وتنظيم المدن المحلية المذكورة خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية .

١٩٦٠/١٢/١٥

رئيس لجنة التنظيم والأبنية في لواء القدس
عادل الشمايلة

اعلان

بايداع مشروع تنظيم مدن تفصيلي لانشاء ساحل عامة في موقع الحرجة برام الله

منطقة تنظيم مدينة رام الله

يعلن للعموم وفقاً لأحكام الفقرة (١) من المادة (١٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٣١ لسنة ١٩٥٥ ان نسخة مشروع تنظيم المدن التفصيلي لانشاء ساحة عامة في موقع الحرجة برام الله مقدم من اللجنة المحلية في رام الله مع الخريطة المتعلقة به قد اودعت في مكتب اللجنة المحلية للأبنية وتنظيم المدن برام الله .

يباح الاطلاع على هذا المشروع مع الخريطة المتعلقة به بلا رسم وبموجب الفقرة (١) من المادة (١٥) من القانون المذكور يجوز لجميع ذوي الشأن في الأراضي والأبنية والأماكن الأخرى المشمولة بهذا المشروع سواء بصفتهم من اصحاب الاملاك ام بأية صفة أخرى ان يقدموا اعتراضاتهم عليه للجنة الأبنية وتنظيم المدن المحلية المذكورة خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية .

١٩٦٠/١٢/١٧

رئيس لجنة التنظيم والأبنية في لواء القدس
عادل الشمايلة

اعلان

بايداع مشروع التنظيم الهيكل ، المقدم من بلدية يعبد ، الذي يقضي بتنظيم بلدية يعبد

منطقة تنظيم بلدية يعبد

يعلن للعموم ، وفقاً لأحكام المادة (١٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٣١ لسنة ١٩٥٥ ، أن نسخة من المشروع المعروف (بمشروع التنظيم الهيكل لبلدية يعبد) والمقدم من لجنة التنظيم والبناء المحلية بيعبد ، الذي يقضي باجراء بعض التعديلات المبينة على المخطط باللون الأخضر والتي من شأنها تخفيف الضرر على المواطنين وتوفر على صندوق البلدية التوضيحات التي ستقدمها إلى اصحاب الأملاك ، وتضييق جميع الشوارع من عشرة أمتار إلى ثمانية أمتار .

ويباح الاطلاع على المشروع ، مع الخارطة المتعلقة به بلا رسم ، ويحق لذوي الشأن في الأراضي والأبنية والأماكن ، أو بأية صفة أخرى أن يقدموا اعتراضاتهم عليه للجنة التنظيم والبناء المحلية بيعبد خلال شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية .

١٩٦٠/١٢/١٤

متصرف لواء نابلس
عبد الرحيم الشريف
رئيس لجنة التنظيم والبناء اللوائية بنابلس

كلنا من الشعب

★ سجلت في وزارة العدلية برقم (٢٠٦٤) وتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢١ الشركة المسماة بشركة كهرباء سحاب المركزية حسب البيان التالي :

١ - اسم الشركة	شركة كهرباء سحاب المركزية
٢ - مركزها	سحاب
٣ - أسماء الشركاء	عبد القفار الحاج محمد بنمور ومحمد صبري أحمد عصفور
٤ - رأس مالها	عشرة آلاف دينار دفع مناصفة بين الشريكين
٥ - مدتها	اعتباراً من ١٩٦٠/١٢/٢٠ ولأجل غير مسمى
٦ - المفوضون بالتوقيع عنها	الشريكين مجتمعين
٧ - غاياتها	توفير مدينة سحاب وما جاورها وبجميع ما له صلة بالكهرباء في المدينة.

★ تملن شركة البنك العقاري العربي المسجلة في وزارة العدلية ان مجلس ادارتها قرر في جلست المنعقدة بتاريخ ١٩٦٠/١١/٣٠ انتخاب السيد جودت شمشاء رئيساً للمجلس ، وفيما يلي أسماء رئيس ونائب رئيس واعضاء مجلس ادارة البنك :

١ - السيد جودت شمشاء	رئيساً	عمان
٢ - السيد علي رشدي عتات	نائباً للرئيس	القاهرة
٣ - السيد عارف ظاهر	عضواً	القاهرة
٤ - السيد عزت خليل الحافظ	عضواً	القاهرة
٥ - السيد احمد طلعت عبد العظيم	عضواً	القاهرة
٦ - السيد توفيق عبد الرحيم ابو زيد	عضواً	القاهرة
٧ - السيد زكي احمد دياب	عضواً	القاهرة

★ سجلت في وزارة العدلية برقم ٢٠٦٦ تاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٧ الشركة المسماة بالشركة العربية المتحدة لنقل وتخليص البضائع بالتراخيص وغيره حسب البيان التالي :

اسم الشركة	الشركة العربية المتحدة لنقل وتخليص البضائع بالتراخيص والآخرى.
أسماء الشركاء	محمد امين الجندي وحسن شومان ، ومحمد رشيد البشايه ، ومحمد بدوان . (٥٠٠٠) خمسة الاف دينار اردني ويحق للشركة زيادة رأس مالها عند ميسر الحاجة .
رأس مال الشركة	عمان ولها مركز في مدينة الرمثا والأجفور .
مركز الشركة الرئيسي	تدار أعمال الشركة في عمان من قبل السيدين محمد امين الجندي ، وحسن شومان وفي مركز الرمثا من قبل السيدين محمد رشيد البشايه ومحمد بدوان وإن السيد محمد رشيد البشايه يعتبر مديراً مسؤولاً عن جميع الشركة .
أسماء الشركاء المفوضين بتولي شؤون الشركة	يناط حق التوقيع عن الشركة في عمان من قبل السيدين محمد امين الجندي وحسن شومان مجتمعين ومنفردين . وفي مركز الرمثا من قبل السيدين محمد رشيد البشايه ، محمد بدوان مجتمعين .
أسماء المفوضين بالتوقيع عن الشركة	التخليص على البضائع المارة بطريق التراخيص والبضائع الأخرى ونقلها وكل الأعمال التجارية التي يوافق عليها كافة الشركاء .
الاعمال التي تتعاملها الشركة	لأجل غير مسمى .
تاريخ انتهاء الشركة	

★ تملن شركة مصانع العامل المسجلة في وزارة العدلية برقم (١١٥٧) وتاريخ ١٩٥١/١٢/٢٠ انها اجرت بعض التعديلات في نظامها الداخلي بحيث أصبحت مؤلفة حسب النظام الداخلي المعدل المؤرخ في ١٩٦٠/١٢/٢٥ وخلاصته :

اسم الشركة	شركة مصانع العامل لاصحابها السادة قاسم نصار وسليم دامر وشركاهم .
مركز الشركة	عمان ويجوز لها فتح فروع داخل المملكة وخارجها .
أسماء الشركاء	قاسم نصار وسليم دامر وقاسم فرحات وجميعهم اردنيون ومقيمون في عمان .
رأس مال الشركة	(١٨٩٥٠) ديناراً اردنياً دفعه الشركاء المؤسسون .
المفوضون بالتوقيع عن الشركة	السيدان قاسم نصار وسليم دامر مجتمعين ومنفردين .
مدة الشركة	اعتباراً من ١ نيسان سنة ١٩٥٠ إلى أجل غير مسمى .
غاية الشركة	تعاطي الأعمال الصناعية والتجارية والمقاولات واستيراد وتصدير .

★ تملن شركة حسن ومحمد زيد المنحلة المسجلة بوزارة العدلية بتاريخ ١٩٥٤/٤/٧ والمنشور عنها في الملحق رقم ١ للعدد ١١٧٩ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٧ نيسان سنة ١٩٥٤ بأن الشركة قد قسخت بناء على إذن صادر من المحكمة الشرعية بعمان بتاريخ ٢ رجب ١٣٨٠ الموافق ٢٠ كانون اول سنة ١٩٦٠ لتحل محلها شركة جديدة باسم محمد زيد وشركاء وتسجل لدى وزارة العدلية حسب الأصول المرعية .

★ لقد تم رفع رأس مال شركة الأعمال الادوية الوارد تسجيلها في الجريدة الرسمية العدد ١٥٠١ الصادر في ٢٥ تموز سنة ١٩٦٠ الى سبعة وعشرين الف دينار المدفوع منه عشرون الف دينار .

★ لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الحادي والعشرين من شهر كانون اول سنة ١٩٦٠ الشركة المسماة شركة « محمد زيد وشركاء » وذلك وفقاً للبيانات التالية :

١ - اسم الشركة	شركة محمد زيد وشركاء .
٢ - أسماء الشركاء	محمد زيد ، هدايا بنت سليمان السعد ، رياض حسن زيد ، ميسرة حسن زيد ، بشار حسن زيد ، شافع حسن زيد ، سهام حسن زيد (اردنيون) . مدينة عمان .
٣ - مركز الشركة	
٤ - المفوضون بتولي شؤون الشركة	السيد محمد زيد أو من ينوبه في حالة غيابه .
٥ - رأس مال الشركة	(٤٧١٤٧٨٨٠) سبعة واربعون ألفاً ومائة وسبع واربعون ديناراً وثمانية وثمانون فلساً .
٦ - مدة الشركة	لأجل غير مسمى .
٧ - غايات الشركة	تعاطي جميع أعمال التجارة العامة .
٨ - تاريخ ابتداء الشركة	من ٢١ كانون اول سنة ١٩٦٠ .

هذه من الأعمال

* سجلت في وزارة المدلية برقم (٢٠٦٨) وتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٩ الشركة المسماة (بشركة ريان المحدودة) حسب البيان التالي :

اسم الشركة	شركة ريان المحدودة .
اسماء الشركاء المؤسسين	سعيد عبد الفتاح ملحس من عمان وخلدون عبد الفتاح ملحس من عمان
مركز الشركة الرئيسي	عمان ويجوز ان تقتطع لها فروعا في جميع انحاء المملكة الاردنية الهاشمية وخارجها .
رأس المال الشركة	عشرة آلاف دينار اردني قابل للزيادة .
اسماء الشركاء المفوضين بالتوقيع عن الشركة	سعيد عبد الفتاح ملحس منفرداً .
تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها	من ١٩٦٠/١٢/٢٠ ولأجل غير مسمى .
فأحصو حسابات الشركة	مكتب المحاسبات التجارية .
غايات الشركة واعمالها	تعاطي كافة الاعمال التجارية من بيع وشراء وقبول وكالات تجارة واستيراد وتصدير وقبول وتقبل السندات والاسهم والتوسط واعمال الكومسيون وجميع انواع التهدات والمقاولات وجميع انواع الشحن داخل المملكة وخارجها والافلام السينمائية والانجار بها وايجارها او استغلالها والطاوع تصميمها وتوزيعها .

اعلان

تسجيل جمعية تعاونية للتوفير المدرسي

يعلن أن (جمعية التوفير التعاونية بمدرسة رام الله الثانوية للبنين في رام الله محدودة المسؤولية) قد سجلت تحت رقم (٣٩/م) في اليوم الثامن عشر من شهر كانون الأول سنة ١٩٦٠ وذلك بموجب المادة الثامنة من قانون جمعيات التعاون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٦ .

مدير دائرة الانشاء التعاوني
أمين يونس الحسيني

اعلان

تسجيل جمعية تعاونية

يعلن أن (جمعية خربة السوق التعاونية للتسليف والتوفير غير محدودة المسؤولية في قضاء عسسان) قد سجلت تحت رقم (٣١٠) في اليوم السابع عشر من شهر كانون الأول سنة ١٩٦٠ وذلك بموجب المادة الثامنة من قانون جمعيات التعاون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٦ .

مدير دائرة الانشاء التعاوني
أمين يونس الحسيني

اعلان

بمقتضى قانون جمعيات التعاون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٦

أمر تصفية وعلان بدعوة الدائنين

عملاً بالصلاحيات المخولة لي في المادتين الرابعة والأربعين والسابعة والأربعين من قانون جمعيات التعاون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٦ ، أمر بتصفية (جمعية أم العمد التعاونية للتسليف والتوفير غير محدودة المسؤولية) في لواء عمان واتحاد التعاوني المركزي الاردني بعمان مصفياً لها ، وليكن معلوماً أن جميع الادعاءات التي على الجمعية يجب أن تقدم إلى المصفي خلال شهر واحد من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية عملاً بنص الفقرة (١) من المادة (٢٣) من نظام جمعيات التعاون رقم (١) لسنة ١٩٥٧ .

مدير دائرة الانشاء التعاوني
أمين يونس الحسيني

اعلان

تسجيل جمعية تعاونية للتوفير المدرسي

يعلن أن (جمعية التوفير التعاونية بمدرسة هشام بن عبد الملك الثانوية للبنين في اريحا محدودة المسؤولية) قد سجلت تحت رقم (٤١/م) في اليوم الخامس والعشرين من شهر كانون الأول سنة ١٩٦٠ وذلك بموجب المادة الثامنة من قانون جمعيات التعاون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٦ .

مدير دائرة الانشاء التعاوني
أمين يونس الحسيني

اعلان

تسجيل جمعية تعاونية للتوفير المدرسي

يعلن أن (جمعية التوفير التعاونية بمدرسة أبو ديس الإعدادية للبنين في قضاء القدس محدودة المسؤولية) قد سجلت تحت رقم (٤٠/م) في اليوم الخامس والعشرين من شهر كانون الأول سنة ١٩٦٠ وذلك بموجب المادة الثامنة من قانون جمعيات التعاون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٦ .

مدير دائرة الانشاء التعاوني
أمين يونس الحسيني

هذا من أصل

اعلان

تسجيل جمعية تعاونية للتوفير المدرسي

يعلم أن (جمعية التوفير التعاونية بمدرسة أم مزار الابتدائية للبنات في الحليل محدودة المسؤولية) قد سجلت تحت رقم (م/٤٢) في اليوم التاسع والعشرين من شهر كانون الأول سنة ٩٦٠ وذلك بموجب المادة الثامنة من قانون جمعيات التعاون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٦ .

مدير دائرة الانشاء التعاوني
أمين يونس الحسيني

اعلان

صادر عن لجنة المعارف المحلية في البيرة

قررت لجنة المعارف المحلية في البيرة استيفاء ضريبة المعارف المحلية من المالكين حسب النسبة المقررة بموجب قانون ضريبة الأبنية والأراضي بمعدل ٣٪ من قيمة الإيجار الصافي ، وذلك اعتباراً من ١٠/١٠/١٩٦٠ .

قائمقام قضاء رام الله
ورئيس لجنة المعارف المحلية في البيرة
محمد خير بطه

قرار رقم (٨)

صادر عن لجنة المعارف المحلية في مادبا

عملاً بمنطوق المادة الثانية من نظام ضريبة المعارف المعدل رقم (٥٣) لعام ٩٦٠ المنشور بالعدد ١٥١٣ تاريخ ١ تشرين أول من الجريدة الرسمية ، تقرر أن تستوفى من مالكي الأبنية داخل منطقة بلدية مادبا ضريبة سنوية تعرف بـضريبة المعارف على أن لا يزيد مقدارها على ثلاثة بالمائة من بدل الإيجار الصافي كما قدر بموجب قانون ضريبة الأبنية والأراضي ، وللمالكين الحق بأن يعودوا بما دفعوا على المستأجرين .

١٩٦٠/١١/٧

قرار

صادر عن لجنة المعارف المحلية في بلدة الشوفة الجنوبية

عملاً بمنطوق المادة الثانية من نظام ضريبة المعارف المعدل لسنة ٩٦٠ تقرر أن تستوفى من مالكي الأبنية داخل منطقة بلدية الشوفة الجنوبية ضريبة سنوية تعرف بـضريبة المعارف مقدارها ٣٪ من بدل الإيجار الصافي كما قدر بموجب قانون ضريبة الأبنية وإيجار الأراضي وللمالكين الحق بأن يعودوا بما دفعوا على المستأجرين .

١٩٦٠/١١/١٠

قرار

صادر من محكمة بداية حقوق اربد

الهيئة المحاكمة : برئاسة السيد سعيد دره ، وعضوية السيدين ابراهيم حجازين وصلاح العباسي المأذونين بإجراء المحاكمة وإعطاء القرار باسم صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية الحسين بن طلال المعظم .

قدم المدعي السيد محمد أحمد الناصر من اربد بتاريخ ١٩٥٩/٩/٣٠ لمحكمة عريضة يطعن بها ، في صحة انتخاب أعضاء مجلس بلدية اربد ، المدعى عليهم :

(١) مفلح السعد ، (٢) محمد علي بني هاني ، (٣) محمد الدلقموني ، (٤) سامح حجازي ، (٥) عوض الرشيدات ، (٦) عبد الكريم الرشيد ، (٧) نايف أبو عبيد ، (٨) عبد الله التل ، (٩) توفيق الحاج حسين .
وذكر المدعي بأن اسمه مسجل في جدول الناخبين بحرف (م) تحت رقم ٤٥ ، وأنه رشح نفسه للانتخابات وادعى بوقوع مخالفات لأحكام قانون البلديات ، من شأنها أن تؤثر في نتيجة الانتخابات البلدية المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٤٤١ بتاريخ ١٩٥٩/٩/١٦ ، عدد المدعي هذه المخالفات بما يلي :

١ - ان الانتخابات لم تمتش مع ما يتطلبه القانون والاصول ، إذ كان الناخبون الاميون يطلبون من أعضاء لجان الاقتراع ، أن يكتبوا لهم الاسماء التي يملونها عليهم ، ولكن الأعضاء لم يتقيدوا بالقانون الذي يقضي عليهم أن يسجلوا أسماء المنتخبين على سماع ومرأى من رئيس لجنة الاقتراع ، لا سيما لجنة اقتراع مدرسة الراهبات .
٢ - ان أشخاصاً من الناخبين كانوا موجودين في الزرقاء وعمان ، ومع ذلك فقد أشر على أسمائهم بأنهم انتخبوا .
٣ - دخل لغرف صناديق الاقتراع ٢٤٥٩ ناخباً ، وعند فرز الاصوات تبين أن متوسط ما انتخبه كل ناخب لا يتجاوز الـ ٥ - ٦ أشخاص ، فيكون مجموع الاصوات التي نالها المرشحون ١٧٢٠٠ صوت ، مع أن نتيجة فرز الاصوات المعطاة للمرشحين قد بلغت ١٩٣٠٠ صوت .

ولهذه الاسباب قدم المدعي هذا الطعن وطلب ما يلي :

١ - اعادة عملية فرز الاصوات تحت اشراف المحكمة .

٢ - فسخ الانتخابات ، وتبليغ ذلك لمعالي وزير الداخلية ، ونشرها في الجريدة الرسمية .

٣ - الزام المدعى عليهم بالرسوم والمصاريف وأتأب المحاماة .

وقد قدم جميع المدعى عليهم - باستثناء عبدالله التل ومحمد الدلقموني وعبد الكريم الرشيد - لوائح دفاع ، أجابوا فيها بأنهم لا يسلدون بدعوى المدعي الذي استند في دعواه إلى اسباب غير وجيهة ، ولا يمكن أن تؤدي إلى فسخ الانتخابات التي تمت وفق الاصول والقانون ، وطلب المذكورون رد دعواه .

ولدى تعيين موعد المحاكمة ، ودعوة الطرفين ، حضر المدعي والمدعى عليهما عوض الرشيدات وتوفيق الحاج حسين ، ولم يحضر بقية المدعى عليهم فتقرر بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٤ اجراء محاكمة المدعى عليهم المتبقيين غياباً ، واعادة تبليغ المدعى عليه محمد الدلقموني لعدم تبليغه موعد جلسة المحاكمة .

وفي جلسة المحاكمة الجارية في ١٩٥٩/١٢/٢١ حضر المدعي والمدعى عليهما كالسابق ، ولم يحضر المدعى عليه محمد الدلقموني المتبلغ ، فتقرر اجراء محاكمته غياباً .

ولكي يثبت المدعي بأن له حق تقديم هذه الدعوى باعتباره ناخباً ، وأنه قدم للمحكمة خلال اسبوعين من تاريخ نشر نتيجة الانتخابات في الجريدة الرسمية ، كما تقضي بذلك الفقرة (١) من البند (١) من المادة (٣١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ فقد أبرز كتاباً من متصرف لواء عجلون ، مؤرخاً في ١٩٥٩/١٢/١٤ وتحت رقم ٨٤٩/١٦/٣/١٦ ، يتضمن بأن اسم محمد أحمد الناصر من اربد مسجل تحت رقم ٤٥ حرف الميم ، صفحة (٣) ، وان المستدعي رشح نفسه لعضوية المجلس البلدي في اربد بتاريخ ١٩٥٩/٩/٨ ودفع رسوم التأمين بموجب الوصول رقم (١٦٩٠٦) تاريخ ١٩٥٩/٩/١ وأنه خاض معركة الانتخاب ولم ينجح .

وأبرز المدعي عدد الجريدة الرسمية رقم ١٤٤١ المنشور في ١٩٥٩/٩/١٦ تبين من صفحته ذات الرقم ٨٠٨ أن المدعى عليهم التسعة هم القانونون بعضوية مجلس بلدية اربد .

وبعد اطلاع المحكمة على هذين المبرزين ، قررت قبول الطعن شكلاً من حيث تقديمه من قبل ناخب خلال المدة القانونية وفقاً للفقرة (١) من المادة (٣١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ .

ثم جرت تلاوة اللوائح المقدمة من الطرفين وقسم المدعي سرداً خطياً لايضاح دعواه ذكر فيه بأنه يستشهد بأعضاء لجنة اقتراع مدرسة الراهبات وهم السادة : عمر فائق ، وعيسى خليل الرزق ، ومحمد عبد العزيز الفاهوم ، وعبد الرحمن حموده ، ليين المذكورون كيفية انتخاب الأشخاص الأمين أمام لجنتهم ، وكيف ان هذا الانتخاب كان مخالفاً للفقرة (٤) من السادة (٢٣) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ التي تنص على أنه « إذا كان الناخب أمياً أو عاجزاً عن الكتابة لأي سبب آخر ، يجوز له أن يختار أحد أعضاء لجنة الاقتراع ليكتب له الاسماء التي يملها على مسمع ومرأى من الرئيس » . وأوضح المدعي في أقواله أمام المحكمة بأنه لا يعرف عدد الأمين الذين اقتروا على هذه الصورة المخالفة للقانون من حيث أن انتخاب الأمين وأملاتهم على الأعضاء لم يجر على مسمع ومرأى من رئيس لجنة الاقتراع وأن هذه الطريقة قد اتبعت أمام جميع لجان الاقتراع وعددها ثلاثة : الأولى في مدرسة الراهبات والثانية في مدرسة حفصة ، والثالثة في بلدية إربد .

وكرر المدعي في سرده الخطي ما طله في دعواه من حيث إعادة عملية فرز الأصوات من قبل لجنة تحت إشراف المحكمة ، ليوضح للمحكمة حقيقة ما ادعاه ، وذكر المدعي في أقواله المسجلة في الصفحة الثانية من محضر المحاكمة بأنه يصرف النظر عن الادعاء القائل بوجود أشخاص في الرقعة وعمان ، وأنه أشر على أسمائهم بأنهم انتخبوا ، ثم طلب دعوة أعضاء لجنة اقتراع مدرسة الراهبات لسماح أقوالهم كشهود ، واستعمل لذكر أسماء أعضاء اللجنتين الأخرتين فأجابته المحكمة إلى طلبة .

وفي الجلسة الجارية بحضور المدعي والمدعى عليه عرض الشهود بتاريخ ١٩٦٠/١/٤ استمعت المحكمة شهادة من حضر من الشهود .

فقال الشاهد السيد عبد الرحمن حموده تاجر باربد ، بأن المتصرف عنه عضواً في لجنة اقتراع الناخبين لبلدية إربد وكانت اللجنة برئاسة الأستاذ عمر فائق مدير التربية والتعليم ، وعضوية الشاهد ، ومحمد عبد العزيز الفاهوم ، وعيسى خليل الرزق ، وأن جميع أعضاء اللجنة قد حلفوا اليمين القانونية أمام المتصرف ، وكان مركز اللجنة في مدرسة الراهبات ويوجد في المركز رحالي ومقاعد وطاولات تقع وراء طاولة اللجنة ، وكان الناخب الأمي يأخذ ورقة اقتراع ثم يختار أحد أعضاء اللجنة ليكتب له أسماء منتخبيه ، وكان رئيس اللجنة يقوم ويشاهد العضو وهو يكتب أسماء المنتخبين ، وأحياناً لا يقوم عندما يحصل ازدحام من قبل الناخبين ولا يرى بعض الأوراق ، وقال الشاهد بأنه يقدر ذلك بنسبة ٥ ٪ ، وأما بقية النسبة للناخبين الأمين وهي ٩٥ ٪ فكان رئيس اللجنة يرى ما يكتبه العضو لهم ، وحسبما يشغل أكثر من عضو بالكتابة ، كان رئيس اللجنة يمضي ويرى الجميع وهم يكتبون للناخبين .

وقال الشاهد محمد عبد العزيز الفاهوم بأنه انتخب عضواً للجنة الاقتراع وحلف اليمين القانونية وكان مركز عمله مدرسة الراهبات ، وكان الناخبون الأمين يختارون العضو الذي يريدونه ليكتب لهم أسماء المنتخبين ، وكانت الكتابة في بادئ الأمر على الشبايك ولما كثر عدد الناخبين صارت الكتابة على الطاومات ، وكان الشبايك وراء اللجنة ، وأما كرسي رئيس اللجنة فكان هو الفاصل ، وكان رئيس اللجنة في بعض الأحيان لا يسمع ، وأحياناً يأتي ويتطلع لما يكتب للناخبين لا سيما وأن الناخب كان يذكر الاسماء بصوت منخفض ، وكنت أكتب على الشبايك في أكثر الحالات ، ولم ينبه علينا رئيس اللجنة أن نكتب للناخبين على مسمع ومرأى منه وقال الشاهد بأنه لا يستطيع تعيين النسبة المئوية للناخبين الأمين أو عدد الذين كتب لهم دون مسمع ومرأى من رئيس اللجنة ، وأوضح الشاهد المذكور بأن التسجيل للناخبين كان وفقاً لأرادتهم وطبقاً لرشيدهم .

وهنا قال المدعي (في الصفحة ٦ من محضر المحاكمة) بأنه أمين من جميع أعضاء اللجان الذين يسجلون أسماء الناخبين ، ولكن هذا التسجيل لم يكن على مرأى ومسمع من رؤساء اللجان ، ثم جاد المدعي مستدركاً ما صرح به ، وقال بأنه غير أمين إلا من هذا الشاهد محمد عبد العزيز الفاهوم ، ومن تسجيله .

وفي الجلسة الجارية بتاريخ ١٩٦٠/١/١٨ بحضور المدعي فقط وغياب المدعى عليهم بما فيهم المدعى عليه عرض الشهود الذي تقرر اجراء محاكمته غيباً في هذه الجلسة حضر الشاهد الأستاذ عمر فائق الخليل وباستجوابه من قبل المدعي أجاب بقوله : إختارني المتصرف لأكون رئيساً للجنة الاقتراع بلدية إربد ، فأقسمت اليمين القانونية وذهبت مع أعضاء اللجنة عبد الرحمن

حموده ، ومحمد عبد العزيز الفاهوم ، وعيسى خليل إلى مركز عملنا في مدرسة الراهبات ، وكانت أسماء المرشحين مسجلة على اللوحة ، فإذا جاء الناخب الأمي كان العضو الذي يختاره الناخب يقرأ له أسماء المرشحين ليختار الناخب من يود انتخابهم وكان ذلك يحصل بإشرافي حيث كنت أشارك مع الشخص الذي يكتب من الأعضاء وكان انتخاب الأمين يحصل بمرأى ومسمع مني ، حتى أنني أذكر أن أشخاصاً عن يتقنون القراءة والكتابة كانوا ينظرون بأنهم أميون ليختاروا أعضاء اللجنة فيما إذا كانوا يكتبون حقيقة أسماء المنتخبين أم لا وكنت أترك كرسي وأقوم إلى الشبايك لأراقب ما يكتبه الأعضاء للأمين فإذا انتهى الأول انتقل إلى الثاني ، وبعد انتهائه أنتقل إلى الثالث وهكذا ، وإني متأكد تماماً من تطبيق القانون ، وأن انتخاب الأمين قد حصل على مرأى ومسمع مني ، وكان الناخب يرفع صوته لدرجة تمكني أنا والعضو الكاتب من سماع أسماء الأشخاص المراد انتخابهم دون أن يسمعه الآخرون .

وفي جلسة المحاكمة الجارية بحضور المدعي فقط بتاريخ ١٩٦٠/١/٢٠ ، حضر الشاهد عيسى خليل الرزق من تجار إربد وباستجوابه من المدعي قال : كنت عضواً في لجنة الاقتراع بمدرسة الراهبات ، حيث انتخبت المتصرف وأقسمت اليمين القانونية مع بعض أعضاء اللجنة ، وأن عدداً من الناخبين الأمين يريد عددهم على مائة قدكفوني أن أكتب إليهم ففعلت ، وكنت اسجل الاسماء التي يختارها الناخب طبقاً لرغبته ودون تحريف لأرادته ، وكان أكثرية الأمين يأتون إلي لأكتب لهم اسم ، وأن رئيس اللجنة لم يسمع ولم يطلع على أسماء الأشخاص الذين كنت اسجلهم وفقاً لأرادة الناخبين ، وكنت انتقل بالناخبين إلى مكان وراء طاولة اللجنة ، وأحياناً إلى الجهة الشمالية الشرقية والجنوبية وأبتعد عن الطاولة حوالي متر ونصف إلى مترين ، وكنت العضو حموده لعدد من الناخبين على الطاولة بالقرب من رئيس اللجنة ، وكنت الفاهوم لعدد من الأمين ولاحظت أن كتابته لم تكن على مرأى أو اطلاع من رئيس اللجنة الذي لم يقم عن طاولته ، وصرح الشاهد بأنه لا يستطيع احصاء الأشخاص الأمين الذين كتب إليهم ، وأن الانتخابات كانت سائرة بتمتهى النزاهة ولم يلاحظ تلاعباً حدث في سير الانتخابات .

وبعد انتهاء الشاهد من شهادته ، صرح المدعي بأنه لا يرغب في تقديم بيعة أو شهود على كيفية سير الانتخابات لدى اللجنتين الأخرين ، وطلب من المحكمة الانتقال إلى الشق الآخر من الدعوى من حيث إعادة عملية فرز الأصوات تحت إشراف المحكمة من قبل لجنة تختارها لهذه الغاية ، فقررت المحكمة إجابة طلبه وسطرت كتاباً للمتصرف لارسال صناديق الاقتراع .

وفي الجلسة الجارية بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢٢ وقبل استحضار الصناديق حضر المدعي والمدعى عليه توفيق الحاج حسين الذي أبدى معذرة وطلب الغاء قرار محاكمته غيباً فأجيب إلى طلبه وأدخل المحاكمة .

ولما احضرت صناديق الاقتراع من المتصرفية إلى المحكمة جرى فتحها بإشرافاً صندوقاً بعد آخر بحضور المدعي والمدعى عليه توفيق الحاج حسين اللذين لم يفارقا الصناديق وعملية الفرز وبحضور أحد موظفي المتصرفية السيد داود سليمان الفاعوري .

وبحضور لجنة الفرز التي انتخبها المحكمة وهي مؤلفة من ثلاثة أعضاء ، وبعد أن تحلف أعضاء اللجنة المذكورين اليمين القانونية قاموا بتنظيم ورقة ضبط لكل صندوق من صناديق الاقتراع وعددها ثلاثة صناديق وكانت محتومة بالشمع الأحمر ، واطلعوا على جدول الناخبين وورقة ضبط لجنة الاقتراع ، وضبط لجنة الفرز لكل صندوق حيث كانت الضبوط والجداول مغطوة مع أوراق الاقتراع في الصناديق ثم قام أعضاء لجنة الفرز المنتخبين من قبل المحكمة بأحصاء أوراق الاقتراع ومقابلتها مع جداول الناخبين فكان عددها أقل من أسماء الناخبين المسجلين في الجداول ، ثم أحصت اللجنة المذكورة عدد الأصوات التي نالها كل مرشح في كل صندوق فبين لها ما يلي :

١ - وجود تكرار في كل ورقة اقتراع بأسماء بعض المرشحين أمثال محمد الناصر ومحمد علي حسن وإبراهيم الشرايرة ومفلح السعد وتوفيق الحاج حسين وسامح حجازي وسالم يبريس ومحمد يوسف الزعبي وغيرهم ، فأغفلت اللجنة الاسم الثاني المكرر في كل ورقة ولم تسجل للمرشح المنتخب سوى صوت واحد ، كما أغفلت الاسماء التي تريد عن عدد الاعضاء المطلوب انتخابهم وذلك وفقاً للفقرة (٥) من المادة (٢٤) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ .

٢ - وجدت اللجنة بعض أوراق الاقتراع موقعة من الناخبين فأغفلتها ولم تحسب ما ورد فيها من أصوات للمنتخبين وذلك وفقاً للفقرة (٤) من المادة (٢٤) من قانون البلديات .

٣ - أغفلت اللجنة أوراق الاقتراع غير المقررة عملاً بالفقرة (٤) من المادة الأتفة الذكر كما أغفلت أوراق الاقتراع التي تحمل أسماء لغير المرشحين مثل اسم مفلح الحسن ومحمد إبراهيم و .. الخ ، لعدم وجود مرشحين بهذه الاسماء .

هكذا من الشاهد

٤ - اغفلت اللجنة أوراق الاقتراع التي لم يكن موقفاً على ظهورها ، وفقاً للفقرة (٤) من المادة (٢٤) من قانون البلديات وكان اسم المدعى عليه توفيق الحاج حسين أحد هذه الأسماء التي اغفلت للسبب المذكور .

٥ - وجدت اللجنة تبايناً في بعض الاحصاء بين خطي لجنة الاقتراع ولجنة الفرز المنتخبين من المتصرف . وكذا تبايناً بين هذه الضبوط وبين إحصاء لجنة المحكمة .

أ - بقي صندوق الاقتراع الذي كان في دار البلدية والمتعلق بحرف العين (ع) وجدت اللجنة من قبل المحكمة ، بأن ورد بالضبط بأن مجموع عدد الذين مارسوا حقهم الانتخابي في الصندوق رقم (١) بلغ أربعماية وثمانية وثمانين ناخباً (٤٨٨) من أصل سبعمماية وأحد عشر اسماً مسجلاً (٧١١) .

ووجدت لجنة المحكمة في الصندوق جداول الفرز بل بفرز أصوات الناخبين لبلدية اريد سنة ٩٥٩ وهي غير موقعة ، وقد دبلت بورقة ضبط مؤرخة في ٨ - ٩٥٩/٩/٩ موقعة من رئيس وأعضاء لجنة الفرز ، وتشير إلى ما ناله كل مرشح ولما أحصت لجنة المحكمة أوراق الاقتراع التي تدل كل ورقة منها على ناخب تبين أنها بلغت أربعماية وتسعة وثمانون (٤٨٩) ورقة .

ب - وفي صندوق الاقتراع الثاني الذي كان في مدرسة الراحيات ، والمتعلق بحرف ميم (م) وجدت لجنة المحكمة ضبطاً موقفاً من لجنة الاقتراع للمركز رقم (١) ، جاء فيه : بأن لجنة الاقتراع احصت أسماء الذين مارسوا حقهم الانتخابي ، فبلغ عددهم ستماية وثمانين (٦٨٠) ناخباً مسجلاً من أصل تسعمائة وأربعة وثلاثين (٩٣٤) اسماً مسجلاً .

ووجدت لجنة المحكمة أيضاً ضبطاً إلى لجنة الفرز جاء فيه : أن عدد الناخبين المقترعين بلغ ستماية وتسعين ناخباً (٦٩٠) من أصل تسعمائة وأربعة وثلاثين اسماً مسجلاً .

يشنا تبين إلى لجنة المحكمة بعد إحصاء أوراق الاقتراع ، أن عددها بلغ ستماية وثمانين (٦٨٠) ورقة .

ج - ولما الصندوق الثالث الذي كان في مدرسة حفصة ، والمتعلق بجميع الحروف باستثناء الحرفين (ع) و (م) وجدت لجنة المحكمة أن المسجلين في جداول الناخبين حسب الرقم المتسلسل بلغ الفين ومائة وثلاثة وأربعين (٢١٤٣) اسماً بما في ذلك الاسماء المشطوبة بالقلم الأحمر .

وعثرت على ضبط لجنة الاقتراع الذي جاء فيه بأن عدد أسماء الناخبين المسجلين بلغ ألفين وثلاثين (٢٠٣٠) مقترح . وأن عدد الناخبين المقترعين بلغ ألفاً وثلاثماية وواحد (١٣٠١) مقترح .

وجاء بضبط لجنة فرز المتصرفية أن عدد الناخبين المقترعين بلغ ألفاً وثلاثماية وواحد وعشرين (١٣٢١) مقترعاً ، من أصل (٢٠٣٠) ألفين وثلاثين اسم مسجل .

ولما احصت لجنة المحكمة عدد أوراق الاقتراع ، بلغت ألفاً وثلاثماية وأربعة وعشرين (١٣٢٤) .

٦ - بعد أن احصت لجنة المحكمة ، الأصوات التي نالها كل مرشح في كل صندوق واغفالها للاسماء والأوراق الأتفة الذكر ، جمعت اللجنة جميع الأصوات التي تحصلت من صناديق الاقتراع الثلاثة ، فحاز كل مرشح على عدد الأصوات المدونة بهذا اسمه كما هو مبين أدناه ، ولدى طلب نتائج الانتخابات من المتصرفية بعث لمحكمتنا بكتابته رقم ١٦/٣/١٩٨١ تاريخ ١٩٦٠/٣/١٩ وأرفقه بصورة طبق الأصل عن كتابه الموجع لمعالي وزير الداخلية بتاريخ ١٩٥٩/٩/١٦ رقم ١٦/٣/١٩٨١ تاريخ ١٩٨٦/٣/١٩ والذي يبين فيه عدد الأصوات التي نالها كل مرشح وكذا عدد المرشحين البالغ سبعة وعشرين مرشحاً ، وأن عدد الناخبين في منطقة بلدية اريد (٣٧٥٧) ، وقد اشترك منهمم بالاقتراع (٢٤٨٧) ناخباً ، ومن الذين فازوا بفضوة المجلس البلدي هم السادة الواردة أسماؤهم حسب الرقم المتسلسل من ١ - ٩ ، ولم يذكر في الكتاب عدد أوراق الاقتراع التي اغفلت وأسباب الاغفال كما تقضي بذلك الفقرة ١ من المادة ٢٥ من قانون البلديات .

وما نحن نثبت تالياً ما ناله كل مرشح حسب إحصاء لجنة الفرز المنتخبة من قبل المحكمة ، وما ناله حسب إحصاء لجنة فرز المتصرفية :

الترتيب	أسماء المرشحين مرتب حسب أكثرية الأصوات حسب فرز لجنة الفرز المحكمة	عدد الأصوات التي نالها المرشح حسب إحصاء لجنة فرز المحكمة	عدد الأصوات التي نالها المرشح حسب إحصاء لجنة فرز المتصرفية
١	سامح حجازي	١٤٤٢	١٣٧٣
٢	مفلح السعد	١٣٩٨	١٤٢٩
٣	نايف أبو عبيد	١٢٨٠	١٢٦٨
٤	محمد علي حسن بني هاني	١١١٤	١١١٩
٥	عوض الرشيدات	١٠٨٣	١٠٩٤
٦	محمد دلقموني	١٠١٧	٩٦٢
٧	عبدالله محمد التل	١٠١٢	١٠١٨
٨	عبد الكريم الرشيد	٩١٩	٩١٨
٩	توفيق الحاج حسين	٨٧٨	٨٨٠
١٠	محمد يوسف الرعي	٨٢٢	٨٤٢
١١	ابراهيم الشرايري	٧٨٨	٧٨٩
١٢	علي الجيزاوي	٧٧١	٧٨٥
١٣	هزاع الظاهر	٧٥٨	٧٦٩
١٤	عبد العزيز فرحان الطيشات	٧٥٤	٧٦٣
١٥	محمد السميرين خريس	٧٥٣	٧٦٦
١٦	خالد فالح الغرايه	٧٤٨	٧٦٠
١٧	سليمان عبد القادر	٧٤٢	٧٥٥
١٨	رشيد ابو سالم	٦٢٠	٦٢١
١٩	محمد احمد الناصر	٥٦٠	٥٧٥
٢٠	محمد علي بطاينه	٤٨٩	٤٩٧
٢١	سليمان الشبار	٣١٣	٣١٥
٢٢	ابراهيم محمد التل	٢٨٨	٢٨٥
٢٣	عمود علي أبو زيتون	٢٨٣	٢٨٩
٢٤	خالد عبدالله الرجوب	٢٣٠	٢١٨
٢٥	فلاح محمود ردايده	٢٠٣	٢٠١
٢٦	سالم سليم بيرس	١٤٣	١٤٥
٢٧	ابراهيم الكردي	١٣٩	١٣٩

ولما وصلت المحكمة إلى هذه المرحلة ، وتمتعت جلسة متابعة سير المحاكمة ، قدم المدعي بالذات قبل الموعد المعين للجلسة استدعاء بتوقيعه مؤرخاً في ١٩٦٠/٣/٢٤ يطلب فيه إسقاط هذه الدعوى ويصرح بعدم رغبته بمتابعتها .

ثم تغيب المدعي عن حضور المحاكمة وكذلك الحال بالنسبة للمدعى عليه توفيق الحاج حسين الذي تغيب عن المحاكمة بالاضافة لبقية المدعى عليهم ، ثم أجلت القضية إلى أن يبت في قضايا الطعن الأخرى التي تتحد معها في أسباب الطعن ليصدر القرار بها معاً .

واننا بالنسبة لهذا الاستدعاء لا بد لنا من بحث مسألة إسقاط المدعي دعوى الطعن في صحة انتخاب أعضاء المجلس البلدي ، ومدى تأثيره على امثال هذه الدعاوى ، وهل ان هذا الاسقاط يستلزم حتماً إسقاط دعوى الطعن ، كما تسقط الدعاوى الحقوقية الأخرى بإسقاطها من قبل المدعي ؟

هذا من الملاحق

من المعلوم ، ان دعوى الطعن في الانتخابات البلدية انما تقدم وفقاً لقانون خاص ، هو قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ . وقد نص هذا القانون في مادته رقم ٣١ على اصول خاصة معينة تختلف في كثير من الامور عن الاصول العامة المبينة في قانون اصول المحاكمات المحققة ، نذكر منها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر ما يلي :

١ - في الدعاوى المحققة لا يجوز اقامة الدعوى الا من قبل صاحب الحق او لمنفعتها او ممثل المذكورين قبل انقضاء مدة خمس عشرة سنة كحد أقصى (وهو مرور الزمن العادي المتخصص عليه في المادة ١٦٦٦ من مجلة الاحكام المدلية) وهناك مرور زمن تجاري مقداره خمس سنوات ، وكذا مدة معينة لاقامة دعاوى الشفعة والاولوية مقدارها ستة اشهر الخ وعرفت المادة ١٦١٣ من مجلة الدعوى ، كما عرفت المدعي والمدعى عليه ، وببحث المادة ١٦١٦ وما بعدها من المجلة في شروط صحة الدعوى ، وببحث المادة ١٦٣٤ من المجلة ، وما بعدها فيمن يكون خصماً ومن لا يكون ، بينما اعطت المادة ٣١ من قانون البلديات ، حق تقديم دعوى الطعن في الانتخابات لكل ناخب ولم تقصر حق الادعاء على المرشحين فقط . مع انهم ذوو مصلحة مباشرة قبل غيرهم . ذلك لأن المادة ٣٩ من قانون البلديات قد نصت على انه اذا شغل مركز عضو في المجلس نتيجة لاطال عضوية بحكم محكمة او لسبب آخر ، يخلفه فيه المرشح الذي نال اكثر الاصوات الخ ... ومع ذلك فان القانون قد اباح لكل ناخب حق تقديم دعوى الطعن في الانتخابات ولكن ضمن مدة محدودة مقدارها اسبوعان وهي مدة قصيرة بالنسبة للمادة الآتية الذكر ، اذ ان المصلحة العامة اقتضت تحديدها بالايام التي حددها المشرع .

٢ - ان المادة ١٣٥ من قانون اصول المحاكمات المحققة جعلت عبء تقديم البينة على المدعي لاثبات ادعائه ، وعلى المدعى عليه تقديم بينة الدفاع لاثبات ادعائه ولا تتدخل المحكمة في رغبة الطرفين بتقديم بيناتهما او كيفية تقديمها ولا تطلب منهما بينات اذا كان الفريقان لا يرغبان في تقديمها ، بينما خرج المشرع عن هذه القاعدة العامة فنص في الفقرة ٣ من المادة ٣١ من قانون البلديات ، على ان المحكمة بدد تليخ الفرقاء المتبين تنظر بالطنن ، وتستمع الى البينات والشهادات التي تقدم لها او تطلبها ، وتتخذ جميع الاجراءات التي تراها لازمة لقناعتها الخ ... وهذه الفقرة الأخيرة التي نصت على لزوم توفر القناعة لدى المحكمة ، يترتب عليها امور كثيرة ، اهمها ان المدعي عليهم لو سلموا بدعوى المدعي واعترفوا صراحة امام المحكمة بحدوث واقعة او وقائع او اعترفوا بان اوراق الاقتراح ملغاة قانوناً لأنها موقفة من الناخبين ، او انها غير موقفة من رئيس لجنة الاقتراح ، ولكن عند جلب اوراق الاقتراح والاطلاع عليها من قبل المحكمة تبين بان اوراق المدعى عليهم تتخالف حقيقة ما شوهدها على اوراق الاقتراح ، قبل يؤخذ باعتراف المدعى عليهم المخالف للحقيقة ، ولما قصت به المحكمة ، أم أن المحكمة تعمل بمضمون الادران ، وبصفة ما ورد فيها من أمور ووقائع قصت بحدوثها ؟ الجواب طبعاً ، ان المحكمة تطرح الاعتراف المخالف للحقيقة ، وتعمل بالادران التي قصت بها ، وذلك لتفادي التواطؤ بين فرقاء الدعوى ، ولإظهار الحقيقة .

وما ينطبق على المدعى عليهم - اي مدعى عليهم - ينطبق أيضاً على المدعي فان الناخب وان كان يملك حق تقديم دعوى الطعن في الانتخابات ضمن المدة القانونية ضد من يطعن في صحة عضويتهم ، الا ان القانون لم يترك لهواه او مشيئته في ان يتصرف بالدعوى حسب اغراضه ورغباته ، ان شاء اشغل الخصوم والمحكمة بدعواه مدة من الزمن ، وان شاء بعد ذلك اسقط الدعوى وطلب من المحكمة ان تجيبه الى رغبته فسقط الدعوى .

لقد احسن المشرع صنعا حينما نص على كيفية رؤية امثال هذه الدعاوى من قبل المحكمة ، فلم ينص على اسقاط دعوى الطعن ، وانما نص على سماع البينات والشهادات التي تقدم الى المحكمة او التي تطلبها ، وان تتخذ جميع الاجراءات التي تراها لازمة لقناعتها ، ثم تقرر اما رد الطعن وتثبيت عضوية المظنون منه ، او قبول الطعن وإبطال عضوية المظنون منه ، او الناء عملية الانتخاب في دائرة معينة او للمنطقة كلها الخ ...

ولو تضمن هذا القانون الخاص نصاً على جواز اسقاط الدعوى من قبل المحكمة ، لأصبحت دعوى الطعن من الدعاوى الجزئية أو المرحية ، إذ يصبح بإمكان أي ناخب أن يقدم الدعوى إما لأغراض شخصية أو لاطماع مادية أو مساومات نفعية أو

لنفع مفرم ، فيشغل المحكمة ويشغل الخصوم شهوراً أو سنين ، وقد يقدم الطرفان بيناتهما ، ثم يأتي المدعي عند انتهاء الدعوى ويسقطها ويطلب من المحكمة أن تجيبه الى طلبه ، وبذلك يصبح الخصوم (المدعى عليهم) تحت رحمة المدعي واهوائه ، وتصبح المحكمة أداة لأي مدع يستين بها على خصومه في تحقيق رغباته من حيث جر منم لنفسه أو دفع مفرم عنها .

ومن الطبيعي أن المشرع لا يقيد هذه الامور التي تهدف الى النفع الشخصي ، إذ من المسلم به قانوناً أن هدف المشرع هو هدف سام ، ألا وهو تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة للأفراد .

قد يقال بان القانون الخاص قد خلا من النص على جواز اسقاط الدعوى ، وانه في مثل هذه الحالات عنسداً لا يوجد نص خاص ، يصار الى تطبيق النص العام ، وان قانون اصول المحاكمات المحققة يجيز للمدعي اسقاط دعواه ، وعلى المحكمة اجابة طلبه ؟ والجواب على ذلك انه لا يعمل بالنص العام إذا تعارض مع النص الخاص ، فقانون البلديات وهو قانون خاص نص على كيفية السير بدعوى الطعن ، وان على المحكمة بالنسبة للبيانات التي تقدم لها أن تقرر أحد أمرين : إما رد الطعن ، أو قبوله الخ ... ولم ينص على حالة أخرى سواها كاسقاط المدعي دعواه أو تنازله عنها ، وذلك لتفادي الامور التي ذكرناها من جهة ، ولأن هناك مصلحة عامة تشمل جميع سكان منطقة البلدية ، ولهذا نجد المشرع انه كان حريصاً على حفظ هذه المصلحة وصيانتها من عبث المايين ، فقد نص على معاقبة من يرتكب أي فعل من الأعمال التي اعتبرها جرائم انتخابية وعددها في المادة ٢٨ من قانون البلديات وزيادة في الحرص ، نص القانون المذكور في مادته ٣٠ على أن الدعاوى المتعلقة بالجرائم المبينة في المادة الألفه الذكر تقسم من قبل النيابة العامة أو بناء على شكوى أحد الناخبين أو المرشحين خلال خمسة عشر يوماً من نتيجة الانتخابات الخ ..

ومن هنا يتضح أن دعاوى الطعن في الانتخابات ، وان أجيز تقديمها من قبل أي ناخب ولكن هذا لا يعني أنها ملكه ، كما وانه لا يخرج الدعوى عن صفها العامة التي تهم مصلحة جميع سكان المنطقة البلدية بأسرها ، ولذا فلا يجوز قانوناً تطبيق النص العام ويشتمل هذا النص على دعاوى الطعن في الانتخابات ، وذلك لتعارض النص العام مع النص الخاص ، ومفهومه كما اسلفنا من حيث عدم جواز اسقاط دعوى الطعن ، إذ على المحكمة أن تقرر اما قبول الطعن واما رده .

لهذا وبالنسبة لجميع ما تقدم فاقنا نقرر البت في قضية الطعن وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٣١ من قانون البلديات . وأما بالنسبة لادعائه بالرسوم والمصاريف ، فحيث أن ذلك من الحقوق الشخصية البحتة ، وحيث أنه أسقط هذه الحقوق ، فاقنا نقرر اجابة طلبه واسقاطها .

والآن تنتقل الى البحث في دعوى الطعن ، فنجد أن المدعي حصر أسباب الطعن بأمرين :

١ - ان الناخبين الأميين الذين كانوا يختارون أعضاء لجنة الاقتراح ليكتبوا لهم الاسماء التي تملي عليهم لم يكتبوها على مسمع ومرأى من رئيس لجنة الاقتراح كما تقضي بذلك الفقرة ٤ المادة ٢٣ من قانون البلديات ، وإن هذه المخالفة حصلت أمام جميع اللجان الثلاثة لا سيما مركز مدرسة الراهبات .

٢ - إعادة عملية فرز الاصوات تحت اشراف المحكمة بمعركة لجنة تنخبها لهذه الغاية بداعي ان إعادة الفرز تثبت صحة ادعائه المبين في عريضة الطعن .

أما عن السبب الأول ، فلا بد لنا من معالجة البينة التي قدمها المدعي ، حتى إذا أثبت صحة ادعائه ، يصار الى البحث في الناحية القانونية ، ومدى تأثير هذه المخالفة في نتيجة الانتخاب .

ان المدعي لم يقدم بينة الا على صندوق الاقتراح الموجود في مدرسة الراهبات ولذلك فلا يمكننا البحث بأمر الصندوقين الآخرين ، طالما وأن المدعي لم يقدم بينة عنها ، وستقتصر معالجتنا على شهادة أعضاء لجنة اقتراح صندوق مدرسة الراهبات .

لقد ذكر رئيس لجنة الاقتراح في شهادته بان الانتخابات في مدرسة الراهبات جرت تحت إشرافه ، وكذلك الكتابة للناخبين الأميين من قبل أعضاء اللجنة كانت على مرأى ومسمع منه ، وهو متأكد من تطبيق القانون .

كلنا من المحققين

وذكر الشاهد محمد الفاهوم بان الكتابة لبعض الأئمين لم تجر على مسمع ومرأى من رئيس اللجنة وانه لا يعرف عددهم أو مقدار نسبتهم المئوية .

وأما الشاهد عيسى الخليل ، فبالرغم من أنه ذكر بأنه كتب لأكثر من مائة ناخب أمي وفق إرادتهم . ولكنه لم يدعم شهادته بأي دليل مقنع على صحة هذا العدد ، ولذلك نراه قد تراجع بعد ذلك ، وقال بأنه لا يستطيع إحصاء عدد الناخبين الأئمين الذين كتب لهم بدون مسمع ومرأى من الرئيس .

وأما الشاهد عبد الرحمن حموده فقد حدد النسبة المئوية بـ ٥ ٪ للأئمين الذين كتب لهم ، بدون مسمع ومرأى من الرئيس ، وأما الباقيون وهم ٩٥ ٪ فكانت الكتابة لهم على مسمع ومرأى من الرئيس .

على أنه بالرغم من وجود تباين في هذه الشهادات ، وبالرغم من أن المدعي أو شهوده لم يظهروا المحكمة على الأوراق التي كتبها أعضاء لجنة الاقتراع للناخبين الأئمين لتتمكن المحكمة من معرفة العدد الحقيقي للأئمين فإنا نجد أن الاجراءات الانتخابية التي نص عليها القانون في المادة (٢٣) فقرة (٤) لا تعتبر من الاجراءات الجوهرية التي تؤدي مخالفتها إلى البطلان . بل إن هذه الاجراءات تعتبر من قبيل التحوط والتزيد في صيانة عملية الاقتراع ، ولا تؤدي مخالفتها إلى البطلان . أما ما دام أن الاعضاء أمنا وأنسموا اليقين على أن يعملوا بأمانة ، وقد يروا في يمينهم ، وراعوا الأمانة ، وسجلوا الاسماء التي أمليت عليهم من قبل الناخبين الأئمين ، وذلك وفق رغبتهم وإرادتهم ، وبذلك حقق الاعضاء أهداف المشرع بتسجيل إرادة الناخبين . وإن خالف هذا التسجيل ظاهر النص الذي يتطلب أن تكون الكتابة على مسمع ومرأى من الرئيس . إذ العبارة إلى الحقيقة الواقعة . وليس للمظالم والشكايات التي يراقبها تروير أو تحريف (الطماوي القضاء الاداري ص ٤٢٤ - ٤٣٣ ، وقرار محكمة القضاء الاداري المنشور في الفهرس التشريعي سنة ٥ ص ٢٩٦ بند / ٣٠ ، وكذا ص ٢٩٧ بند / ٣١) .

ولذا فان مخالفة الفقرة (٤) من المادة (٢٣) من قانون البلديات ، لا تؤثر في نتيجة الانتخاب طالما وانه لم يحدث أي تروير أو تحريف في إرادة الناخبين الأئمين حين تسجيل أسماء متخيريهم .

وأما بالنسبة للسبب المتعلق بإعادة فرز الاصوات ، فان الاصوات التي نالها كل مرشح حسب إحصاء لجنة الفرز المتخبة من قبل المحكمة ومقارنتها مع الاصوات التي نالها المرشحون حسب إحصاء اللجان المتخبة من قبل المتصرف يتضح ما يلي :

١ - ان المدعي عليهم التسعة الفائزين بعضوية المجلس البلدي حسب كتاب المتصرف ظلوا فائزين بهذه العضوية بالرغم من حصول تباين في عدد الاصوات التي نالها كل منهم .

٢ - حصل تباين أيضاً بالنسبة لبعض المرشحين غير الفائزين ، كما هو ظاهر من جدولي الإحصاء .

٣ - بالنسبة لهذا التباين ، اختلف ترتيب أعضاء البلدية من حيث الفوز بأكثرية الاصوات ، وأصبح ترتيب المرشحين حسبها هو سجل في الجدول المنظم من قبل لجنة الفرز المتخبة من قبل المحكمة (انظر ص ١١ - ١٢ من هذا القرار) ، وبالرغم من هذا التباين فانه لم يؤثر على فوز المدعى عليهم وبالتالي لم يؤثر على نتيجة الانتخاب .

لهذا وبالنسبة لجميع ما ذكر ، وحيث ان بينات المدعي على وقوع مخالفات قانونية ليس من شأنها أن تؤثر في نتيجة الانتخاب فإنا نقرر رد الطعن وتثبيت عضوية المظنون عددهم - المدعى عليهم - وبالصورة ذاتها إدراج أسمائهم وأسماء بقية المرشحين حسب أكثرية الاصوات التي نالوها ، وذلك وفقاً للترتيب الوارد في جدول لجنة فرز المحكمة ، باعتبار ان هذا الجدول هو الواجب التطبيق لمايات أحكام المادة (٢٩) من قانون البلديات ، التي تنص على أن المرشح الذي نال أكثر الاصوات بعد المعطى الفائز بعضويته هو الذي يخلفه ، وإبلاغ هذا القرار لمعالي وزير الداخلية لنشره في الجريدة الرسمية . وذلك عملاً بالمادة (٣١) من قانون البلديات ، قرأراً قطعياً صدر بتاريخ ١١/٧/١٩٦٠ .

قرار

صادر من محكمة بداية حقوق إربد

الهيئة الحاكمة : برئاسة السيد سعيد الدرة ، وعضوية السيدين ابراهيم حجازين وصلاح العباسي المأذونين باجراء المحاكمة واعطاء القرار باسم صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية الحسين بن طلال المعظم .

قدم المدعي السيد رشيد حميد بتاريخ ٩٥٩/٩/٢٤ عريضة يطعن بها في صحة انتخاب أعضاء المجلس البلدي لمدينة جرش وهم السادة رشدي الحداد - المحامي وعمود حربة وعمود فارس أشرق لبن ، وحسين عقده . وعمدوح المولى ، والحاج علي عبد القادر الصمادي والحاج حمادة الطرزي .

وتتلخص عريضة الطعن بان المدعي رشح نفسه في الانتخابات لعضوية مجلس بلدية جرش ، وتمت الانتخابات بتاريخ ٩٥٩/٩/٨ ولكنها لم تسر ولم تتمش مع ما يتطلبه القانون والأصول ، حيث كان الناخبون الأئمين عندما يطلبون من أعضاء لجنة الاقتراع ليكتبوا لهم الاسماء التي يملونها عليهم ، لا يفعلون ذلك على مسمع ومرأى من رئيس لجنة الاقتراع . وإن هذه المخالفة للقانون من شأنها أن تؤثر في نتيجة الانتخابات التي نشرت في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦/٩/١٩٥٩ .

ولذا فان المدعي يطلب فسخ الانتخابات ، والزлам المدعى عليهم بالرسوم والمصاريف والالتعاب .

وقد رد المدعى عليهم بلائحتهم الجوابية المقدمة بتاريخ ٩٥٩/١٠/٧ ينكرون فيها ادعاء المدعي ، ويدعون بأن المدعي كان طيلة مدة الاقتراع موجوداً في غرفة الاقتراع ، ولم يعترض على أي عمل ما ورد في دعواه ، وكان موافقاً على جميع الاجراءات التي تمت في عملية الاقتراع ، وأنه لم يراجع رئيس الانتخاب أو رئيس لجنة الاقتراع فيما أورد من اعتراض في دعواه ، إذ لو صح وجود أية مخالفة في عملية الاقتراع لتقدم بذلك إلى الرئيسين المذكورين أو إلى أحدهما ، وهذا اعتراف منه بصحة الانتخاب وقانونيته ، وأنه لا أثر فيه للشوائب أو المخالفات .

وقد طلب المدعى عليهم رد دعوى المدعي والزامه بالرسوم والتنفقات .

وبالمحاكمة الجارية بتاريخ ٩٥٩/١٢/٢١ بحضور المحامي السيد احمد الخليل وكيل المدعي ، وحضور المحامي السيد فايز المبيضين وكيل المدعى عليهم ، أبرز وكيل المدعي عدد الجريدة الرسمية رقم (١٤٤١) المنشور بتاريخ ١٦/٩/٩٥٩ حيث نشرت في الصفحة ٨٠٨ من الجريدة أسماء المدعى عليهم باعتبارهم الفائزين بعضوية بلدية جرش .

ثم طلب وكيل المدعي إهماله لاثبات صحة موكله ، فأهمل .

وفي الجلسة الجارية بتاريخ ٩٦٠/١/٢٤ بحضور وكيل المدعي ، والمحامين السيدين علي الرعي وفايز المبيضين وكلي المدعي عليهم ، أبرز وكيل المدعي شهادة خطية مؤرخة في ٩٦٠/١/١٠ مبيت بالميرز م/١ وتنص بأن المدعي كان مرشحاً لانتخابات بلدية جرش ونال مائة وتسعة وستين صوتاً ، فقررت المحكمة قبول الطعن شكلاً من حيث المدة والصفة .

ثم قدم وكيل المدعي شهوداً لموكله ، ورفعت الجلسة إلى ٩٦٠/٢/٢٤ لتقديم باقي البيانات التي استمعتها المحكمة بحضور وكيل المدعي ، ووكيل المدعى عليهم المحامي السيد فايز المبيضين ، وبعد ان ختم وكيل المدعي بيته موكله ، قدم وكيل المدعى عليهم بيانات موكله ، ثم قدم وكيل المدعي بيته الداحضة وختمها بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٠ .

وتتلخص بينات الطرفين بالأمور والوقائع التالية :

١ - ان أعضاء لجنة الاقتراع اقساموا اليمين القانونية قبل عملية الاقتراع .

٢ - لقد جلس أعضاء اللجنة في غرفة الاقتراع أمام الطاولة ، وكانوا في بدء العمل يكتبون للناخبين الأئمين على الطاولة ، حيث تجري الكتابة على مرأى ومسمع من رئيس لجنة الاقتراع ، ولكن المدعي اعترض على هذه الطريقة ، وذلك حوالي الساعة

كلنا من المأذونين

١١ أو ١٢ ظهراً ، فصار الأعضاء يتعدون عن الطاولة مسافة متر إلى مترين ويقربون من شباك أو زاوية الغرفة حيث يكب عضو اللجنة المختار ، الاسماء التي يملئها عليه الناخب الأمي ، وفي هذه الحالة تمنع على رئيس اللجنة أن يسمع أو يرى ما يبله الناخب الأمي ، ولكن رئيس اللجنة كان في بعض الأحيان يفتح ورقة اقتراع الأمي ويطلع على اسماء المنتخبين . ثم يضمها في الصندوق .

٣ - كان المدعي موجوداً في غرفة الاقتراع ، ولم يد أي اعتراض على سير الانتخابات بهذه الطريقة . كما وأن المدعي عليهم لم يعترضوا على ذلك ، ولم ينادر المدعي غرفة الاقتراع إلا في فترات قصيرة ، وكذا في فترة الغذاء حيث تذهب أعضاء اللجنة عن العمل لتناول الطعام .

٤ - لقد ذكر رئيس لجنة الاقتراع ، وهو شاهد المدعي ، بأن المدعي كان يصرح بأنه أمين من أعضاء اللجنة . وقال الشاهد بأنه يعتقد بالنسبة لأعضاء اللجنة ان الانتخابات قد جرت بصورة صحيحة ، وأن جميع الأعضاء اقساموا اليمين .

وان المدعي لم ينكر هذا القول في شهادته أمام المحكمة ، فقد ذكر بأنه أمين من كل الدنيا ومن أهل البلد ولا يوجد خصم ، كما وأن عارف ابراهيم شوق أحد شهود المدعي قد ذكر أيضاً أعضاء اللجنة وصرح بأنهم امناء .

٥ - لقد ذكر الشهود المستمعون من أعضاء اللجنة ، بأنهم كتبوا الاسماء التي املت عليهم ، وكانت كتابتهم مطابقة لارادة الناخبين الأميين دون تحريف أو تبديل . وقال بعض الشهود بأن بعض الناخبين كانوا يصرون علناً وعلى مسمع من الحاضرين بأنهم يريدون انتخاب المدعي .

٦ - لم تقدم المحكمة رتبة قاطعة على تحديد عدد الناخبين الأميين المسجلين أو عدد الذين مارسوا منهم حقهم الانتخابي ، فقد وردت البيعة على تقدير العدد بصورة التخمين لا الجزم ، فالمدعي يقول بأن الأميين الذين مارسوا حقهم الانتخابي كان عددهم يتراوح بين ٨٠ - ٨٥ ناخباً . بينما يقول المدعي عليه حسين عقده في شهادته بأن عددهم حوالي ٦٠ شخصاً حسب كتابته على ورقة وتأثيره على اسمائهم .

٧ - أبرز وكيل المدعي صورة طبق الاصل من كتاب قائم مقام جرش رقم ١٤/٤/١٣٠٧ والمورخ ٢٠/٩/١٩٥٩ ، ويتضمن هذا الكتاب الإشارة إلى أن عدد المسجلين في جداول الانتخابات بلغ (٤٤٤) وعدد الناخبين الذين مارسوا حقهم الانتخابي بلغ (٣٤٧) ونسبة الناخبين إلى عدد المسجلين ٧٨٪ وعدد المرشحين (٨) (أي عبارة عن المدعي والمدعي عليهم فقط) وان أكثر الفائزين أصواتاً قد نال ٢٤٥ صوتاً ، وآخر الفائزين نال ٢١٤ صوتاً بينما نال المدعي ١٦٩ صوتاً وبر الشخص الوحيد الذي يلي آخر الفائزين .

ويتضح من هذه الأرقام أن عدد الناخبين الأميين يقل عن ربع مجموع الناخبين حسب شهادة المدعي ، ويقل عن الخس حسب شهادة المدعي عليه حسين عقده .

ثم قدم كل من الوكيلين مرافقته الأخيرة ، فذكر وكيل المدعي عليهم بأن دعوى الطعن تستلزم ركنين رئيسيين يجب توفرهما : أولهما وجود مخالفة قانونية ، وثانيهما تأثير هذه المخالفة على نتيجة الانتخاب .

وبالنسبة لشهادة المدعي على فرض حصتها ، فإن عدد الأميين الذين صوتوا هو ثمانون شخصاً صوت منهم بشكل صحيح (٦٩) شخصاً وهو الأقل البتة ، وي طرح هذا العدد من ثمانين يبقى (١١) صوتاً ، وهو عدد يقل كثيراً عن الفرق في الاصوات ما بين آخر ناجح .

وقال وكيل المدعي عليهم بأن أعضاء لجنة الاقتراع كانوا موضع ثقة الطرفين أمناً وصدقاً خاصة وانهم اقساموا اليمين ، وان الطرفين لم يطمنا في عضويتهم قبل الانتخاب أو بعده ، كما لم يعترضوا على طريقة الانتخاب ، وان القول بأن عملية الاقتراع لم تجر على مراءى ومسمع من الرئيس ، فهو قول مردود لأن رئيس اللجنة لم يحاول أن يسمع أو يرى مع أنه كان بإمكانه ذلك .

لهذا ولجميع الأسباب الواردة في دفاعه ، طلب رد دعوى المدعي وثبوت عضوية المدعي عليهم وتضمين المدعي جميع النفقات وأتعاب المحاماة .

اما وكيل المدعي فقد ذكر بمرافقته الحظية بأن الفقرة (٤) من المادة (٢٣) من قانون البلديات تنص على أنه (إذا كان الناخب أمياً أو عاجراً عن الكتابة لأي سبب يجوز له أن يختار أحد أعضاء لجنة الاقتراع ليكتب له الاسماء التي يملئها على مسمع ومرأى من الرئيس) .

وان المدعي أثبت دعواه بالشهود بأن انتخاب الاميين لم يكن على مسمع ومرأى من رئيس لجنة الاقتراع ، وعندما ينص القانون على طريقة معينة ، وجب على الكل التقيد بالنص ، لأنه لا اجتهداد في مورد النص ، وأن أعمال الكلام أولى من إهماله ، أما كون المدعي لم يحتج على تلك الاجراءات أثناء وقوعها فلأن القانون لا يتطلب منه ذلك ، حيث عين القانون طريقة الطعن بالانتخابات ، وأن سكوته أو امتداحه اللجنة لا يسقط حقه القانوني في الطعن .

وبعد الانتهاء من المرافعة ، أجلت المحكمة اعطاء القرار الى أن يبت بدعوى الطعن الثانية المتعلقة بانتخابات بلدية الزيمية التي تستند إلى هذا السبب وأسباب أخرى .

وقبل فصل القضية قدم وكيل المدعي بواسطة موكله بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٦٠ ملحقاً لمرافقته الأولى ، ويشير إلى القرار رقم (١) الصادر عن المجلس العالي المتعلق باعتبار حل مجلس النواب غير قانوني لعدم استيفاء الارادة الملكية شروطها من حيث توقيع رئيس الوزراء والوزير المختص بالاضافة لتوقيع جلالة الملك .

وهكذا الحال بالنسبة لقضية المدعي ، فالقانون رسم كيفية لزوم اجراء انتخابات البلدية ، ومنها أن الأعضاء يقسمون اليمين ، ومن ثم كندبر اضافي للناخب الأمي أن يملئ الاسم الذي يريده على أحد الأعضاء ولكن على مراءى ومسمع من رئيس اللجنة ، وهذا لم يتوفر في قضية المدعي ، ويؤثر في نتيجة الانتخابات التي يطلب فسخها .

واننا بعد استعراض بيانات الطرفين ومرافقتهما ، سنأتي على ذكر المواد الخاصة من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ الواجب التطبيق في هذه القضية وامثالها من قضايا الطعن بالانتخابات البلدية .

لدى الرجوع الى المادة ٢٢ من قانون البلديات المذكور ، نجد انها نصت في فقرتها الأولى على ان يقسم كل فرد من افراد لجنة الاقتراع التي يعهد اليها الاشراف على الاقتراع وادارته يميناً علنية على الأمانة في العمل ، وكتمان سر الاقتراع .

واجازت الفقرة ٢ من المادة ٢٢ المذكور لأي مرشح ان يعترض على تعيين رئيس لجنة الاقتراع وبطلب تغييره قبل حلف اليمين ، في حالة وجود خصومة بينهما او اي سبب آخر من الاسباب المذكورة في المادة .

وجاء في الفقرة ٤ من المادة ٢٣ من قانون البلديات ما نصه « اذا كان الناخب أمياً أو عاجراً عن الكتابة لأي سبب آخر يجوز له ان يختار احد اعضاء لجنة الاقتراع ، ليكتب له الاسماء التي يملئها عليه ، على مسمع ومرأى من الرئيس .

ولدى مطالعة الفقرتين ٤ و ٥ من المادة ٢٤ من قانون البلديات ، نجد الحالات التي نص القانون بصراحة على إغفال ورقة الاقتراع وإبطالها ، وكذا اغفال الاسماء المكررة بعد حساب الاسم الأول المكرر .

فمن تدقيق المادتين ٢٣ و ٢٤ المذكورتين ، نجد ان القانون لم ينص على بطلان الاجراءات المخالفة للمفقرة ٤ من المادة ٢٣ منه ، بينما نص بصراحة على بطلان الانتخاب القائم على اوراق الاقتراع الواجب اغفالها ، كما لو كانت ورقة الاقتراع تحمل توقيع الناخب أو أية علاقة تدل عليه أو إذا كانت الورقة غير موقع على ظهرها من قبل رئيس لجنة الاقتراع الى آخر ما ورد في المادة ٢٤ من القانون .

ومن هنا يتضح انه لا مجال للاجتهداد من حيث وجوب فسخ الانتخابات المتعلقة بأوراق الاقتراع التي نص القانون على اغفالها وإبطالها .

ولما الشروط او الاجراءات الواردة في القانون والتي لم ينص على بطلان ما يخالفها فلا بد من معرفة ما اذا كانت هذه الاجراءات جوهرية بذاتها بحيث يقترب على مخالفتها بطلان ، ام انها غير جوهرية ، وانما شرعت للتحوط والترديد في صيانة عملية الانتخاب ، حيث لا يقترب على اغفالها بطلان ، ذلك لأن هذه القاعدة تعتبر من القواعد الهامة في القضاء الاداري .

كل من الأعمال

أنا لو رجنا الى الفقرة ١ من المادة ٣١ من قانون البلديات نجد أن فسخ الانتخاب كله أو بعضه ، يستلزم توفر شرطين : (١) وقوع مخالفة لاحكام هذا القانون (٢) أن يكون من شأنها أن تؤثر في نتيجة الانتخاب .

ومن هذا النص يتضح أنه ليس كل مخالفة للقانون ، تؤدي الى فسخ الانتخاب كله أو بعضه ، ما لم تكن هذه المخالفة من شأنها أن تؤثر في نتيجة الانتخاب .

فإذا حصل تزوير في الانتخاب مثلاً ، كما لو انتحل أشخاص موزون أسماء بعض الناخبين المسجلين وأعطى المتحطون أصواتهم بدلاً من الناخبين الحقيقيين فانفسخ الانتخاب إذا كان الفرق بين عدد الأصوات التي نالها الطاعن ، أو آخر مرشح من الفائزين يزيد على الأصوات المنتحلة ، أي إذا كانت الأصوات التي نالها المرشح الأخير من الفائزين لا تزال تزيد على أصوات الطاعن رغم تنزيل الأصوات المنتحلة منها ، فتعتبر هذه المخالفة للقانون غير مؤثرة في نتيجة الانتخاب ولا تستدعي فسخه .

وعلى ضوء هذه الحقيقة ، نمود الى البحث في مسألة مخالفة الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة ٤ من المادة ٢٣ من قانون البلديات من حيث كتابة عضو لجنة الاقتراع للناخب الأمي دون مسمع ومرأى من الرئيس ، أي خلافاً لما يقضي به القانون الذي ينص على لزوم الكتابة على مسمع ومرأى من الرئيس فهو وقوع هذه المخالفة لاحكام القانون يؤثر في نتيجة الانتخاب أم لا ؟ وللإجابة على هذا السؤال ، لا بد لنا من التثبت ما إذا كان هناك نص قانوني على البطلان ، كما هي الحال في المادة ٢٤ التي لم تترك أي مجال للاجتهاد ، أم أن القانون لم ينص على بطلان ما يخالف احكامه .

انه بما لا شك فيه أن القانون لم ينص على بطلان الاجراءات التي تخالف احكام الفقرة ٤ من المادة ٢٣ التي يستند اليها المدعي في طعنه وطلبه فسخ الانتخاب ، وحيث أن مبدأ (لا بطلان بلا نص) لا ينطبق في جميع الحالات على القواعد المقررة في القانون الإداري ، وإنما القاعدة التي تطبق هي أن مخالفة الاجراءات قد تؤدي الى بطلان أحياناً وقد لا تؤدي اليه ، فإذا كانت الاجراءات التي وضعها المشرع جوهرية ، فإن مخالفتها تؤدي الى ابطال ما يترب عليها أو ما نجم عنها حتى ولو لم يرد في القانون الذي من القاعدة الاجرائية ، نص على البطلان عند وقوع المخالفة ، وأما إذا لم تكن القاعدة أو الاجراءات جوهرية ، فمخالفة هذه القاعدة لا يؤدي الى البطلان (الطباوي - القضاء الإداري ، ص ٤٢٤ - ٤٣٣)

كما استقر القضاء الإداري على التفرقة بين الشكايات الجوهرية والشكايات الثانوية غير الجوهرية ، وترتب جواز الالغاء على مخالفة النوع الأول فقط ، وقد أخذت محكمة العدل العليا عندنا بهذا الرأي في القضايا ذات الرقم ٢٤ و ٢٢ و ٢٧/٥٦ عدد ٦ و ٧ و ٨ سنة رابعة ، ويلاحظ في قراراتها مبدأ : أن قبول ذي المصلحة عيب الشكل يؤدي الى تصحيح العيب .

على أن المبدأ الذي قرره فقهاء القانون الإداري القاضي بالتفرقة بين الاجراءات الجوهرية ، والاجراءات غير الجوهرية ، قد طبق أيضاً على الاجراءات الانتخابية ، وعلى هذا فكل تعتبر الاجراءات التي نصت عليها الفقرة ٤ من المادة ٢٣ من قانون البلديات جوهرية ، أو أنها من قبل التحوط والتزوير في صيانة عملية الانتخاب ؟ (أنظر قرار محكمة القضاء الإداري المنشور في الفهرس العشري سنة (٥) ص ٢٩٦ بند ٣٠ .

لدى قراءة هذه الفقرة من المادة وأمان النظر فيها يتضح أن كتابة عضو اللجنة للناخب الأمي على مسمع ومرأى من الرئيس لم يكن إلا من قبيل التحوط والتزوير في صيانة عملية الانتخاب ، فترئيس واعضاء اللجنة قد أقسموا اليمين القانونية التي هي دباط مقدس بين المرء وربه ، تلزم الحالف بالتمسك بالأمانة والاخلاص في العمل الذي حلف من أجله وقد ثبت لنسنا أن جميع أفراد اللجنة أمانة ولم يطمع أي من الطرفين بأمانتهم التي يتوقف عليها صحة الاجراءات وسلامتها من التزوير ، ولم يقل أحد بانحرافهم أو تحيزهم لأي مرشح ، وإن الغاية التي هدف اليها المشرع من حيث صيانة عملية الاقتراع والمحافظة على تسجيل إرادة الناخبين الأميين قد تحققت ، حيث شهد الاعضاء المسجلون انهم سجلوا الاسماء التي أمليت عليهم طبقاً لإرادة الناخبين الأميين ، وهذا غاية ما يهدف اليه القانون ، إذ ما الفائدة من كتابة العضو للأمي على مسمع ومرأى ومسمع من الرئيس إذا كانت الكتابة مخالفة لإرادة الناخب الأمي أو العاجز عن الكتابة ؟ وما النفع من رقابة رئيس لجنة الاقتراع إذا تواطأ مع أعضاء لجنته على النش والتزوير وتحريف إرادة الناخبين الأميين ؟ وفي مثل هذه الحالة تعتبر هذه الرقابة طمأنينة كلفة لسلامة الاقتراع ؟ من

الطبيعي أن يكون الجواب بالنفي ، إذ العبرة بالحقيقة والواقع ، لا للمظاهر والشكايات إذا كانت الأخيرة تخفي أو تشوه الحقيقة وتزور إرادة الناخب . ومن هنا يتضح أن تسجيل العضو الاسماء التي يملها عليه الناخب الأمي طبقاً لإرادته ودون أن يكون على مسمع ومرأى من الرئيس ، خير من كتابة العضو للأمي على مسمع ومرأى من الرئيس ولكن بصورة محرقة ومبدلة لإرادة الناخب .

أي أن كتابة العضو التي تضمن إرادة الناخب الأمي ، وتحقق رغبة المشرع بصيانة عملية الاقتراع ، وحصول هذه الكتابة خلافاً لما اشترط القانون الذي نص على أن يكون على مسمع ومرأى من الرئيس خير من تطبيق ظاهر القانون مع تحريف إرادة الناخب وتزويرها .

فإذا انبثقت الأمانة من أفراد لجنة الاقتراع ، فلا فائدة عملية ترجى من الضمانة الظاهرية التي نص عليها القانون ، وإن أعمال رئيس اللجنة تطبيق ظاهر النص أو تقصيره في ذلك لا يعتبر دليلاً على تزوير إرادة الناخب ، وبالتالي لا يعتبر سبباً لبطلان الاجراءات الانتخابية (أنظر حكم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧ مجموعة المجلس سنة ٢ رقم ٣١ ص ١٧٥ ، والحكم المؤرخ في ١٩٤٧/٥/٧ ، ص ١٢٤ - ١٢٦ من الكتاب الثاني ، القانون الإداري لحليل عثمان) .

وما قد أحسن المشرع صنماً بصرف اهتمامه الى الحقيقة والواقع والى النتائج الصحيحة التي تظهر إرادة الناخبين الحقيقية الحالية من شوائب الغش والتزوير ، فلم يلتفت الى الاجراءات المخالفة لاحكام القانون ولم يطلها ، ما لم يكن من شأنها أن تؤثر في نتيجة الانتخاب . ولذا فليس كل مخالفة اجراءات في قانون البلديات - لم يرد النص على بطلانها أو اغفالها - مؤدية الى البطلان أو فسخ الانتخاب . ولهذا فإن ما ورد بدفاع وكيل المدعي ، لا يمكن الأخذ به بالنسبة لظروف هذه القضية للأسباب التي شرحناها .

أما ما ورد في ملحق مرافعته ، فلا يمكن الأخذ به أو القياس عليه طالما وإن لدينا نصاً خاصاً في قانون البلديات وهو النص الوحيد الواجب التطبيق في هذه القضية وأمثالها .

أما تعرض وكلي الفريقين لعدد أصوات الأميين وما يجب تنزيله وطرحه من الأصوات وبيان مدى تأثير ذلك على أصوات الفائزين ونتيجة الانتخاب ، فإن ردنا على ذلك أن البحث في أمر طرح الأصوات إذا جاز التحدث عنه ، مع أنه لا لزوم في نظرنا لبحثه ما دامت الأصوات صحيحة وسليمة من شوائب التزوير لا يجوز طرحه من حساب فريق واحد بل لا بد من تنزيلها من أصوات الفريقين لأن مخالفة القانون شملت جميع المرشحين ، وصوت الناخبون الأميون للمدعي والمدعى عليهم ، فإذا طرحت أصوات الأميين التي تقل عن ربع أو خمس مجموع أصوات الناخبين وحسبت من أصوات المدعي والمدعى عليهم ، فإن الفرق بينه وبينهم يبقى ثابتاً ، وبذلك يبقى المدعى عليهم فائزين في الانتخابات ، ولذا فإن طرح الأصوات من الطرفين لا يؤثر في نتيجة الانتخاب .

مع أنه كما قلنا لا نرى لزوماً الى اغفال أو ابطال أصوات الناخبين الأميين ، طالما لم يثبت لنا وقوع أي تحريف أو تزوير في هذه الأصوات التي سجلت طبقاً لإرادة من صوت من الناخبين .

لهذا وبالنسبة لجميع ما تقدم ، وبالنسبة لعدم وجود نص بطلان الاجراءات الانتخابية المتعلقة بتسجيل أصوات الناخبين الأميين بصورة صحيحة من قبل أعضاء لجنة الاقتراع دون أن تكون على مسمع ومرأى من الرئيس ، وحيث أن هذه الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة ٤ من المادة ٢٣ من قانون البلديات تعتبر من قبيل التحوط والتزوير في صيانة عملية الانتخاب التي لا ترتب على مخالفتها بطلان ، وبما أن أعضاء اللجنة الذين ثبتت أمانتهم وكانوا موضع ثقة الطرفين ، قد سجلوا أصوات الأميين طبقاً لإرادتهم ودون تحريف أو تبديل ودون وقوع أي اعتراض من الطرفين المرشحين ، وحيث أن هذه الاجراءات الانتخابية التي تعتمد على أمانة الاعضاء الذين لم يطمع بسلوكهم أو أمانتهم كانت سليمة من التزوير والتحريف ومحقة هدف المشرع في

كلنا من الشكلى

صياغة عملية الانتخاب وتسجيل إرادة الناخبين الأمين، وبما أن مثل هذه الإجراءات المخالفة في ظاهرها لنس القانون والمطابقة في جوهرها وحقيقتها لروحه، وتحقيقاً للأهداف بتسجيل الاسماء وفق رغبة الناخبين لم تؤثر في نتيجة المعلنون بصحة في هذه القضية.

فاننا نقرر رد الطعن، وتثبيت المطعون ضدهم وتضمين المدعي الطاعن الرسوم والتفقات وعشرة دنائير أتمسبب بحاماة للمطعون ضدهم عملاً بالمادتين ١٨٧ و ١٩٤ من الأصول الحقيقية، قراراً وجاهياً قطعياً وإبلاغه الى وزير الداخلية لنشره في الجريدة الرسمية عملاً بالمادة ٣١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ وأهم علناً بتاريخ ١١/٧/١٩٦٠.

قرار

صادر من محكمة صلح حقوق الرمثا

ادعى المدعي عطوة النائب العام بالإضافة لوظيفته بأن له في ذمة المدعى عليه عبد المجيد قاسم التواصرة من الرمثا مبلغاً وقدره سبعة دنائير واربعماية وخمسة عشر فلساً.

لهذا أقر سنداً للمادة ١١ من قانون البينات الزام المدعى عليه بالمبلغ المدعى به مع الرسوم والحصاريف قراراً غيائياً قابلاً للاعتراض والاستئناف. صدر في ٢٠/١٠/١٩٦٠

القاضي

عبد القادر

أمر تسوية

صادر بمقتضى المادة (٥) من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

يعلن أن عمل تسوية الأراضي سيشرع به في أراضي قرية نصف جيل التابعة قضاء (نابلس) ما عدا منطقة الأبنية التابعة لها. ان الاشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في أراضي القرية المذكورة سيعلنون فيما بعد بإعلان التاريخ الذي يجب أن يقدموا فيه ادعاءاتهم بموجب المادة السادسة من القانون المشار اليه.

مدير الأراضي والمساحة

محمد خشمان

إعلان تسوية

صادر بموجب المادة (٦) من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

١ - يعلن أن عمل التسوية للأراضي أو المياه الموصوفة ادناه سيبدأ في اليوم العاشر من شهر كانون الثاني سنة ١٩٦١. الوصف عموم أراضي قرية نصف جيل - التابعة قضاء نابلس.

٢ - على جميع الأشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في الأراضي المذكورة أن يقدموا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها الى موظف دائرة الأراضي الذي سيكون موجوداً في نفس القرية.

٣ - ان عمل تسوية الأراضي يتناول جميع الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في أية أرض سواء كان ذلك الحق معترفاً به أو منازعاً فيه.

مدير الأراضي والمساحة

محمد خشمان

إعلان بيع

صادر من دائرة اجراء عمان

مطروح للبيع بالمراد العاني ولمدة ثلاثين يوماً اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة قطعة الأرض رقم ٣٥ من حي جبل الجوفة الشرقي رقم ١٨ من حوض رقم ٣٢ أراضي عمان ملك المحكوم عليه السيد علي العطيوي والمنشأ عليها بيت مؤلف من طابقين الطابق الارضي مؤلف من أربع غرف ومتافع وبرندا في الجهة الشمالية وحديقة، مؤجر هذا الطابق إلى السيد خضر عوالي بأجرة سنوية قدرها ١٨٠ ديناراً والطابق الثاني مؤلف من أربع غرف والمتافع وصالون يسكنه المحكوم عليه نفسه والمقدر قيمته عند وضع اليد بمبلغ ستة آلاف دينار وذلك تسديداً للمبلغ المطلوب منه لصندوق الخزينة فمن له رغبة بالشراء عليه مراجعة دائرة اجراء عمان والدلال حامل قائمة المزاد السيد عبد الواحد المطري مستصحباً التأمينات القانونية هذا مع العلم بأن سائر التفقات وأجور الدلالة على المشتري تحريراً.

مذكرة دعوة

صادرة من محكمة حقوق صلح عمان

اسم المدعى عليه وشهرته ومحل اقامته : الحارس الوطني المسرح محمد خلف محمود من خنيزيريه بمحول محل الإقامة.

يقتضي حضورك لمحكمة حقوق صلح عمان يوم الأربعاء الواقع ١٨/١/١٩٦١ الساعة ٨ صباحاً للنظر في الدعوى التي اقامها عليك النائب العام بالإضافة لوظيفته فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلك عنك تجري محاكمتك غيائياً.

مذكرة دعوة

صادرة من محكمة حقوق صلح عمان

اسم المدعى عليه وشهرته ومحل اقامته : الحاج ابراهيم عباس محسن من بغداد ومحول محل الإقامة.

يقتضي حضورك لمحكمة صلح عمان يوم السبت الواقع ٢١/١/١٩٦١ الساعة ٨ صباحاً للنظر في الدعوى التي اقامها عليك النائب العام بالإضافة لوظيفته فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلك عنك تجري محاكمتك غيائياً.

مذكرة جلب

صادرة من محكمة صلح عمان

الاسم والشهرة : شوقة محمد فلاح مجبولة محل الإقامة.

تعين يوم الأحد الواقع ١٥/١/١٩٦١ الساعة ٨ صباحاً موعداً لرؤية دعوى اقتراء التي اقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى محكمة صلح عمان وإن لم تحضري تجري عليك الاحكام المنصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية.

هذا من أصل

مذكرة جلب

صادرة من محكمة صلح عمان

الاسم والشهرة : محمد خيرو عزيزية مجبول محل الإقامة .

تعين يوم السبت الواقع ١٩٦١/١/٢١ الساعة ٨ صباحاً موعداً لرؤية دعوى اشهار سلاح التي اقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى محكمة صلح عمان وإن لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة صلح عمان

الاسم والشهرة : شفيق فرحان من الفحيص ومجبول محل الإقامة الآن .

تعين يوم السبت الواقع ١٩٦١/١/٢٨ الساعة ٨ صباحاً موعداً لرؤية دعوى سير التي اقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى محكمة صلح عمان ، وإن لم تحضر تجري عليك الأحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة صلح عمان

الاسم والشهرة : محمد مصطفى سعيد خريسات .

تعين يوم الاثنين الواقع ١٩٦١/١/١٦ الساعة ٨ صباحاً موعداً لرؤية دعوى الخاق الضرر بمال الغير التي اقامها عليك موسى عواد السولميين فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى محكمة صلح عمان ، وإن لم تحضر تجري عليك الأحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة صلح جراء عمان

الاسم والشهرة : يونس المراهبة .

تعين يوم السبت الواقع ١٩٦١/١/٢٨ الساعة ٨ صباحاً موعداً لرؤية دعوى اضرار التي اقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى محكمة صلح جراء عمان ، وإن لم تحضر تجري عليك الأحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة الزرقاء

الاسم والشهرة : حسين حسن أحمد البيهوني .

تعين يوم الاثنين الواقع ١٩٦١/١/٢٣ الساعة ٨ صباحاً موعداً لرؤية دعوى المشاجرة التي اقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى محكمة الزرقاء . وإن لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة الزرقاء

الاسم والشهرة : مصطفى عبد الله أبو كشك والمجبول محل الإقامة .

تعين يوم الاربعاء الواقع ١٩٦١/١/١١ الساعة ٨ صباحاً موعداً لرؤية دعوى مخالفة أسعار التي اقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى محكمة الزرقاء . وإن لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة الزرقاء

الاسم والشهرة : سعيد عبد ارشيد الفاضل والمجبول محل الإقامة .

تعين يوم الاثنين الواقع ١٩٦١/١/٢٣ الساعة ٨ صباحاً موعداً لرؤية دعوى المشاجرة التي اقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى محكمة الزرقاء وإن لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة بداية السلط

الاسم والشهرة : كاملة أحمد سحويل من عمان المجبولة محل الإقامة .

تعين يوم الخميس الواقع ١٩٦١/١/٢٦ الساعة ٨ صباحاً موعداً لرؤية دعوى تعدد الازواج التي اقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى المحكمة . وإن لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

كل من أتى من الله صلح

مذكرة جلب

صادرة من محكمة صلح عجلون

الاسم والشهرة : سركيس الأرمني من عرجان مجهول محل الإقامة .

تعين يوم الثلاثاء الواقع ١٩٦١/١/١٠ الساعة ٨ صباحاً موعداً لرؤية دعوى مخالفة صحة التي أقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين إلى محكمة صلح عجلون ، وإن لم تحضر تجري عليك الأحكام المخصوصة من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة المفرق

الاسم والشهرة : رشاد عبد الجبار غيث من الخليل ومجهول محل الإقامة .

تعين يوم الثلاثاء الواقع ١٩٦١/٢/١٤ الساعة ٨ صباحاً موعداً لرؤية دعوى سير التي أقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين إلى محكمة المفرق وإن لم تحضر تجري عليك الأحكام المخصوصة من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة صلح جنين

الاسم والشهرة : محمد حامد عابد من فراسين ومجهول مكان الإقامة .

تعين يوم الخميس الواقع ١٩٦١/١/٢٦ الساعة ٨ صباحاً موعداً لرؤية دعوى جزائية التي أقامها عليك حراج جنين فيقتضي حضورك في الوقت المعين إلى محكمة صلح جنين وإن لم تحضر تجري عليك الأحكام المخصوصة من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة صلح جنين

الاسم والشهرة : سليمان خلف من فراسين ومجهول مكان الإقامة .

تعين يوم الخميس الواقع ١٩٦١/١/٢٦ الساعة ٨ صباحاً موعداً لرؤية دعوى جزائية التي أقامها عليك حراج جنين فيقتضي حضورك في الوقت المعين إلى محكمة صلح جنين وإن لم تحضر تجري عليك الأحكام المخصوصة من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة صلح جنين

الاسم والشهرة : فايز محمد ابراهيم جرار من جبج ومجهول مكان الإقامة .

تعين يوم الخميس الواقع ١٩٦١/١/١٩ الساعة ٨ صباحاً موعداً لرؤية دعوى جزائية التي أقامتها عليك دائرة الأشغال العامة (تنظيم المدن) فيقتضي حضورك في الوقت المعين إلى محكمة صلح جنين وإن لم تحضر تجري عليك الأحكام المخصوصة من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة صلح جنين

الاسم والشهرة : حسن علي ناصر البشة من جبج ومجهول مكان الإقامة .

تعين يوم الخميس الواقع ١٩٦١/١/١٩ الساعة ٨ صباحاً موعداً لرؤية دعوى جزائية التي أقامتها عليك دائرة الأشغال العامة (تنظيم المدن) فيقتضي حضورك في الوقت المعين إلى محكمة صلح جنين وإن لم تحضر تجري عليك الأحكام المخصوصة من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة صلح جنين

الاسم والشهرة : فؤاد ابراهيم قاسم من عرب المنسي ومجهول مكان الإقامة .

تعين يوم الخميس الواقع ١٩٦١/١/١٢ الساعة ٨ صباحاً موعداً لرؤية دعوى جزائية التي أقامتها عليك دائرة حراج جنين فيقتضي حضورك في الوقت المعين إلى محكمة صلح جنين وإن لم تحضر تجري عليك الأحكام المخصوصة من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة صلح جزاء معان المتشكلة بالشوبك

الاسم والشهرة : سليمان عواد عودة المزازمة ومجهول محل الإقامة .

تعين يوم الخميس الواقع ١٩٦١/١/١٩ الساعة ٨ صباحاً موعداً لرؤية دعوى السرقة التي أقامها عليك علي جريبج ورفقاء فيقتضي حضورك في الوقت المعين إلى محكمة صلح معان وإن لم تحضر تجري عليك الأحكام المخصوصة من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة صلح نابلس

بالقضية الجزائية رقم ٦٠/٨٢٤٣

إلى المتهم : فايز عبد الله محمد صالح من عصيرة الشمالية والآن مجهول مكان الإقامة .

تعين يوم الاثنين في ١٩٦١/١/٣٠ الساعة ٨ صباحاً موعداً لرؤية القضية الجزائية التي أقامها عليك الحق العام بتهمة عدم الحصول على هوية خلافاً للمادة ٢٢ من قانون الجنسية الأردنية ، فيقتضي حضورك في الوقت المعين إلى محكمة جزاء صلح نابلس وإن لم تحضر تجري عليك الأحكام المخصوصة من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة صلح جزاء عمان

الاسم والشهرة : عبد المحسن مصطفى .

تعين يوم الأربعاء الواقع ١٩٦١/١/٢٥ موعداً لرؤية دعوى أسعار التي أقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين إلى محكمة صلح جزاء عمان وإن لم تحضر تجري عليك الأحكام المخصوصة من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

هذا من المذكرات